الدرس الصوتي عند الكوفيين

خليل إبراهيم العطية

الأستاذ في جامعة البصرة والمستنصرية ببغداد (سابقًا)

تمهيد:

تهيأت للكوفة ـ بعد تمصيرها في السنة السابعة عشرة للهجرة ـ[1] عوامل جعلت منها قبلة أنظار الفاتحين، ومركزاً ثقافياً ذا شأن كبير في الإقراء، والفقه، والنحو واللغة، ثم قاعدة للخلافة الراشدية.

وكفل لها موقعها الجغرافي المشرف على الصحراء، وإقامة القبائل العربية فيها مثل: تميم وأسد[2] وآل زرارة من بني دارم، وآل زيد من فزارة، وآل ذي الجدين من شيبان، وآل قيس من زُبيد[3] ومن كان مع الفاتحين من عرب الجنوب[4] فضلاً عمن أقام في الكوفة من صحابة رسول الله ﷺ ممن شهدوا بدراً، وثلاث مئة من أصحاب الشجرة[5].

وحين استقرَّ العرب المسلمون بعد أن تَمَّ لهم الفتح شُغل أهل الكوفة بالقراءات وروايتها عمن عاصروه من أصحاب رسول الله ﷺ مثل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي أرسله عمر بن الخطّاب رضي الله عنه ليكون وزيراً، وليعلّمهم القراءة «فأخذت عنه قراءته قبل أن يجمع عثمان بن عفّان ـ رضى الله تعالى عنه ـ الناس على حرف واحد، ثم لم تزل في صحابته من بعده يأخذها الناس عنهم»[6].

ومن هؤلاء جمع غفير شُهر منهم ثلاثة ذاعت قراءاتهم عند المسلمين: عاصم

(١) فتوح البلدان ٢٧٥ ومعجم البلدان ٤ / ٤٩٠ ومعجم ما استعجم ٤ / ١١٤٢.

(٢) مدرسة الكوفة ٢٩.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) خطط الكوفة: ١٠.

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١ / ٣٢٤.

(٦) السبعة لابن مجاهد ٦٦.

ابن أبي النجود (ت١٢٧هـ) وحمزة بن حبيب الزيات (ت ١٥٦هـ) وعلى بن حمزة الكسائي (١٨٩هـ) ممن اتصلت قراءاتهم بعثمان بن عفان، وعلى بن أبي طالب، وزيد بن ثابت، وعبدالله بن مسعود، وأبي بن كعب.

ونشأت في الكوفة دراسات عُنيت بالفقة الإسلاميّ وحظيت بمذهب أبي حنيفة، وتوجهت أخرى لرواية الشعر وصنعة الدواوين[١]، في حين اختارت أخرى رواية اللغة وتصحيح القراءات جاهدة في التوفيق بينها وبين قواعد الإعراب التي تعلموها، أو وضعوها[٢]، بعد أن سبقتهم البصرة بمراحل في وضع نقط الإعراب في الذكر الحكيم، ووضع نقط الإعجام، والأنظار النحوية والصرفية التي تبلورت عند ابن أبي اسحق الحضرميّ التي أقام عليها: القياس والتعليل[٣]، وظهرت أسماء نحاة من أمثال: أبي جعفر الرؤاسي ومعاذ الهراء (ت ١٩٠هـ) ومن تلاهما حتى بدأ النحو الكوفي بدايته الحقيقة على يد الكسائي الموصوف بالبراعة في اللغة، والتقدّم في علم العربية[٤] وتلميذه الفرّاء الذي وصفه ثعلب فقال: «لولا الفرّاء ما كانت عربية، لأنّه خلّصها وضبطها»[٥]، وإن «كان يتفلسف في تأليفاته وتصنيفاته حتى يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة»[٦].

ورام أحد المستشرقين الألمان ـ وهو ڤايل ـ أن يعدّ اختلاف علماء الكوفة، واتفاقهم في مسائل مع يونس بن حبيب البصري سبيلاً إلى الطعن في وجود مذهب كوفي في النحو واللغة، ومظنة للاعتقاد أن الآراء التي عزيت إليهم مما ورد

(١) المدارس النحوية د. شوقي ١٥٣.

(٢) مدرسة الكوفة ٥٠.

(٣) المدارس النحوية د. شوقي ١٥٣ والمدارس النحوية د. خديجة الحديثي ٥٤ وما بعدها.

(٤) التبصرة في القراءات ٤٩.

(٥) إنباه الرواة ٤/ ٣

(٦) الفهرست ٧٣.

ذكره في مقدمة (الإنصاف) للأنباري عائدة ليونس بن حبيب نفسه التي خالف فيها سائر البصريين (١)، وقد دحض المحدثون هذه الآراء (٢)؛ لمجافاتها واقع الحال، وليس لبحثنا حاجة في الخوض في نقضها، لأننا نجد في جُلِّ ما وصل الينا من كتب الكوفيين إشارة إلى مذهب يناقض مذهبهم كالذي وجدناه في إصلاح المنطق لابن السكيت، ومجالس ثعلب وغيرهما(٣).

ولا ينكر منكر اتصال الكوفيين بالبصريين، واتصال البصريين بالكوفيين فمن أخبار أبي جعفر الرؤاسي ـ شيخ الكسائي: أنّ الخليل طلب كتابه، فبعث إليه به(٤)، وتلمذته لأبي عمرو بن العلاء (٥)، وأنّ سيبويه إذا قال في كتابه: قال الكوفي كذا فإنّما يعنيه (٦)، والتقى الكسائي بعيسى بن عمر الثقفي (٧)، والخليل، ويونس(٨)، والأخفش الذي تابعه الكوفيون في كثير مما ذهب إليه حتى عدّه أحد المعاصرين «الإمام الأول للمدرسة الكوفية» (٩).

كما تلمذ البصريون لطائفة من علماء الكوفة كتلمذة أبي عمرو بن العلاء لسعيد بن جبير الكوفي (١٠) وأبي زيد الأنصاري للمفضل الضبيّ (١١).

---

(١) مدرسة الكوفة ٤٢٤.

(٢) مدرسة الكوفة ٤٢٣ ـ٤٢٩ والمدارس النحوية د. شوقي ضيف: ١٥٥ ـ ١٥٩ والمدارس النحوية للحديثي ١٤٧ ـ ١٥١.

(٣) إصلاح المنطق ٣٠٢ ومجالس ثعلب: ١/ ١٤، ٧٢، ١٥٠، ٢٤٦، ٢/ ٤٧١، ٦٢٠، ٦٢٥، ٦٥٨، ٦٦٥.

(٤) نور القبس ٢٧٩ ونزهة الألباء ٥١.

(٥) معاني القرآن ٣/ ٦١.

(٦) نور القبس ٢٧٩ وهو زعم لم يثبت انظر: سيبويه إمام النحاة: ٩٦ وما بعدها.

(٧) مراتب النحويين ٨٦ ودقائق التصريف ٤٧٣.

(٨) نزهة الألباء ٥٩ وإنباه الرواة ١/ ٢٥٧ ومعجم الأدباء ١٥/ ١٦٧.

(٩) المدارس النحوية د. شوقي صيف ٩٩.

(١٠) غاية النهاية ١/ ٢٨٩.

(١١) نزهة الألباء ٥١.

وكان لأهل الكوفة اتصال بالسماع شأنهم في ذلك شأن البصرين، لأن السماع من أصول النحو واللغة، لذلك أكثر الكسائي منه عن بوادي الحجاز ونجد وتهامة فضلاً عن سماعه القبائل المحيطة بالكوفة وبغداد، ويعضد الفرّاء آراءه وما عرض من قراءات من لغات تميم، وربيعة(١) ، وأسد، وقضاعة (٢)، وما سمعه من أعراب سّماهم كأبي ثروان ـ وهو من أعراب المسألة الزنبورية الشهيرة ـ وأبي القمقام الأسديّ (٣)، وكان الفرّاء يقول: « ولا يُقاس إلاّ أن تسمع شيئًا من بدويّ فصيح فتقوله »(٤).

وكان لقبيلة أسد أعراب فصحاء أمثال: جري، وأبي الموصول، وأبي صدقة (٥) لا أشك في اتصال الكوفيين بهم لكبير عنايتهم بلغتهم المستبانة في تصنيف ابن الأعرابي لنوادر الدُّبيريين، ونوادر بني فقعس(٦) وهما من بني أسد، وهم من القبائل التي نقلت اللغة عنهم، واتّكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف(٧)، ووصفهم الدانيّ أنّهم الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن الكريم بلغتهم(٨) ، وكان كثير من مقرئي الكوفة ونحوييها من مواليهم: كأبي محمد الأعمش(٩) ويحيى بن وثاب الأسدي الكوفيّ مولاهم (١٠)، وعاصم بن أبي النجود (١١)

(١) معاني القرآن ١/٥٦، ٣٨٢، ٢/٢٢٣.

(٢) معاني القران ١/٤١، ٦٨، ١٣٥، ٢٥٣، ٣٨١، ٣٨٢، ٤٦٠، ٢/٩٢، ٣/٢٧٤.

(٣) معاني القرآن ١/٥٦، ٢١٢.

(٤) المنقوص والممدود ١٣.

(٥) الفهرست ٧٧.

(٦) الفهرست ٧٦.

(٧) المزهر في علوم اللغة ١/١٢٨.

(٨) النشر في القراءات العشر ٢/٣٠.

(٩) غاية النهاية ١/٣١٥.

(١٠) نفسه ٢/٣٨٠.

(١١) غاية النهاية ١/٣٤٦.

وشعبة بن عياش[١]، والكسائي[٢]، والفرّاء[٣] وسواهم.

وللسماع والقراءات، وما يعرض من مسائل النحو والصرف والتلمذة للبصريين الذين عرضوا للبحث الصوتي ـ كما يستبان في (الكتاب) الذي كان موضع عناية الكوفيين واحتفالهم[٤] ـ السبيل إلى معرفة الأصوات واستكناه قوانينها، وما يعترضها من مماثلة، وإدغام، وإحالة، ووقف من جراء تجاورها، أو مخالفة.

بيد أنه لم يصل إلينا من جهودهم في علم الصوتيات إلا النزر اليسير، فقد عفى الزمن عليها، ومعظمه ورد بلفظ البصريين والمتأخرين وفيه ما فيه من السهو وشبهه.

ولعدم اتصالنا بخبر جهود الكوفيين تلك أسباب يمكن أن نجمل طائفة منها في الآتي ذكره:

١ـ يبدو أن الكوفيين لم يؤلفوا كتاباً موسوعيًا مثل (كتاب سيبويه) الذي سّماه القدماء «قرآن النحو»[٥]، وكان المبرّد إذا أراد إنسان أن يقرأه عليه يقول له: هل ركبت البحر؟ تعظيمًا له واستصعابًا لما فيه[٦]، ولامراء في ذلك «فليس لنحويَ قديم، ولا حديث كتاب يجاري كتاب سيبويه، أو يدانيه»[٧].

٢ـ ضياع مصنفاتهم التي عالجت البحث الصوتي أمثال: كتاب الوقف والابتداء

(١) غاية النهاية ١ / ٣٢٥

(٢) المصدر نفسه ١ / ٥٣٥.

(٣) الفهرست ٧٣.

(٤) أهدى الجاحظ نسخة من (الكتاب) إلى محمد بن عبدالملك الزيات اشتراها من إرث الفرّاء وكانت تحت فراشة عند موته انظر إنباه الرواة ٤ / ٨ ولثعلب مصنف في (أبنية كتاب سيبويه) خزانة الأدب ١ / ١٧٩ وانظر مقدمة (الكتاب) لمحققه عبدالسلام هارون ١ / ٣٨ وكتاب سيبويه وشروحه ٢٥٨ وما بعدها.

(٥) مراتب النحويين ٦٥.

(٦) كتاب سيبويه وشروحه ٦٣ وما بعدها.

(٧) سيبويه إمام النحاة ١٣٠.

الكبير والصغير لأبي جعفر الرؤاسي(١)، وكتاب ثعلب أيضًا فيه (٢)، والفرّاء(٣)، وفي كتاب الحدود للفرّاء حدّان: حدّ الإدغام وحدّ الهمز(٤)، ولعل الآراء التي نسبها أبو سعيد السيرافيّ في رسالته «ما ذكره الكوفيون في الإدغام»(٥) منها، وللفرّاء أيضًا: كتاب الواو(٦)، ولأبي بكر بن الأنباري: كتاب الألفات(٧).

٣ـ صعوبة ألفاظ الكوفيين، وغموض مصطلحاتهم، وقد أجمل أبوالقاسم الزّجاجيّ هذه الصعوبة فقال: «لوتكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة، بل لعلّ أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم، وكثير من ألفاظهم قد هذّبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين مثل: ابن كيسان، وابن شُقير، وابن الخياط، وابن الانباري» (٨) لذلك لا حظ أحد الدراسين المحدثين (٩) أنّ طائفة من المسائل التي عزاها الأنباري لهم لم تنقل فيها آراؤهم بدّقة بل شوّهت وحرّفت، وأنَّ طائفة أخرى لم يقل بها الكوفيون، وإنما نُسبت إليهم وَهَماً بسبب اتكال الأنباري في كتابه (الإنصاف) على كتب المتأخرين من النحاة، ولهؤلاء فهمهم المعرض للسوء، الأمر الذي دعاه إلى إيراد الآراء على غير وجوهما.

٤ـ إنّ ما وصل إلينا من كتب الكوفيين لا يخرج عن كونه كتبًا لغوية جمع فيها

(١) الفهرست ٧٢.

(٢) إنباه الرواة ١ / ١٥١.

(٣) معجم الادباء ٢ / ١٤.

(٤) إنباه الرواة ٤ / ١٧.

(٥) مجلة المورد مج٢، ع٢ (١٩٨٣).

(٦) معجم الأدباء ٢٠ / ١٤.

(٧) الفهرست ٨٢. [لابن الأنباري كتاب إيضاح الوقف والابتداء، وهو مطبوع. هيئة التحرير].

(٨) الإيضاح في علل النحو ١٣١ وما بعدها وانظر: ٧٨، ٨٠.

(٩) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ١٧١ ـ ٢٣١.

مفردات ظواهر لغوية بحسب موضوعاتها: كالمذكر والمؤنث، والمنقوص والممدد للفرّاء، ومختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سَلَمة، أو معالجة لحن العامة: ككتاب الكسائي: ما تلحن فيه العامة، وإصلاح المنطق لابن السكيت، والفصيح لثعلب، والزاهر لابن الأنباري، والفاخر لابن سلمة، أو معالجة بعض ظواهر الإبدال والأضداد ككتاب الإبدال لابن السكيت، وأضداد أبي بكر بن الأنباري.

أو شرح الدواوين كشرح ديوان زهير صنعة ثعلب، وشرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر بن الأنباري.

وبالرغم من اشتمال هذه الكتب على جملة من آراء الكوفيين فإن الكثير منها ضنين بعرض الجانب الصوتي، وبيان جهودهم فيه، ولولا وصول: مجالس ثعلب، ومعاني القرآن للفرّاء ما أمكننا الاتصال المباشر بجهدهم الصوتي الذي جاء ضئيلاً لا ينقع الغُلّة في كتاب (المجالس).

أما (معاني القرآن) فقد أحسن ثعلب وصفه حين قال: «لم يعمل أحد قبله مثله، ولا أحسب أن أحداً يزيد عليه»[1]، وهو إيماء منه إلى قيمته التاريخية والموضوعية، لأنه من أوائل الكتب التي درست القراءات درساً مستفيضاً، ونسبتها إلى قارئيها فضلاً عن اشتماله على طائفة من المعالجات النحوية واللغوية؛ صوتية وصرفية[2] وبيان مصطلحاتها، الأمر الذي دعا أحد المعاصرين إلى عدّه الكتاب السابق في وضع أصول النحو قبل ابن السرّاج[3].

أصالة الحروف وفرعيتها

يقتضي السماع والمشافهة موقفاً مما يُسمع من أصوات لبيان مطابقتها اللغة

(١) الفهرست ٧٣.

(٢) المدارس النحوية د. الحديثي ٢٠٢.

(٣) أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة ٢٧٧.

الفصحى، أو مجانبتها عنها، لذلك عمد البصريون إلى تقسيم الحروف أصلية وفرعية، وعدّوا حروف المباني التي تسمى حروف المعجم أيضًا من الحروف الأصول، وقسّموا الفرعية قسمين: مستحسنة «يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار»(١)، وهي: النون الخفيفة، وهمزة بين بين، والألف الممالة إمالةً شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي، وألف التفخيم المسموعة في الحجاز في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة.

وغير مستحسنة: «لا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر» وهي ثمانية حروف، فيكون مجموع الحروف عند عدّ الأصلية تسعة وعشرين حرفًا، واثنين وأربعين جيّدها ورديئها (٢).

ولا يخرج الحرف الفرعي عن كونه من لغات القبائل مثل: همزة بين بين، وألف الإمالة، والألف المفخمة، أو مجاورة حرف لحرف آخر مثل الصاد المسموعة كالزاي، لمجاورة الصاد المهموس في نحو (مصدر) حرف الدال المجهور(٣) أو لكنةً أعجمية من نحو تغيير الطاء تاءً، والتاء حرف شديد مهموس، ولا فرق بينه وبين الطاء سوى اتخاذ اللسان شكله المقعّر المنطبق على الحنك الأعلى، ورجوعه إلى الوراء قليلاً؛ لذلك عدّ من حروف الإطباق(٤).

ولسنا نملك شيئًا ذا بال عن تقسيمات الكوفيين للحروف مثل التي وجدناها عند البصريين، وليس بالبعيد معرفتهم بها، ففي الكوفة وباديتها قبائل أسد وتميم، ونزل عند تمصيرها ـ كما مرّ سابقًا ـ قوم من عرب اليمن، فضلاً عن وجود أقوام

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٢.

(٢) الكتاب ٤ / ٤٣٢ والمقتضب ١ / ١٩٤.

(٣) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٧٢.

(٤) الأصوات اللغوية: ٦٢.

آخرون من النَّبَط والسريان وخلائق أخر، وفي ألسنة هؤلاء ما يستحسن من الحروف وما يستقبح، والكوفيون ـ كما يأتي بيانه ـ عرفوا الإمالة وما نحسبهم جهلوا «الألف الممالة»، وأخذ الكسائي علمه من بوادي نجد وتهامة والحجاز وما نحسبه جهل «الألف المفخمة» المسموعة في الحجاز، وما قلناه هنا على سبيل التمثيل نقوله عن الحروف الأخرى.

بيد أن شيئًا مما ألمحنا إليه لم يصل إلينا خبره عنهم مما دلّ على إقرارهم برأي البصريين فيها، وكلُّ ما بين أيدينا في هذا الباب رأي الفرّاء في الحروف الأصول، وحركة همزة (بين بين) التي مرّ ذكرها.

عدّ الفرّاء الحروف الأصول فقال: «أ. ب. ت. ث ثمانية وعشرون حرفًا»(١)، وهو رأي لم أجده عند كوفيين آخرين، وكان الخليل ـ فيما نقل الليث ـ وسيبويه عدّاها تسعة وعشرين، ونقل غير الليث عن الخليل أنها ثمانية وعشرون(٢) وعزي للزجاج والمُبرّد(٣) أنها كذلك، والخلاف في ذلك ـ إن وجد ـ في حرف الهمزة.

وتعقب ابن جنّي الرأي المعزو للمبرد فردّه فقال: «إن جميع هذه الحروف إنما وجب إثباتها، واعتدادها لما كانت موجودة في اللفظ الذي قبل الخط، والهمزة موجودة في اللفظ كالهاء والقاف وغيرها فسبيلها أن تُعتد حرفاً»(٤) والحق أن المبرد لم يسقط الهمزة؛ لأنه عدّ الهمزة من مخرج أقصى الحلق وهي «أبعد الحروف، ويليها في البعد مخرج الهاء، والألف هاوية هناك»(٥)، ويبدو أن الذين نقلوا ذلك عنه فهموا قوله: «والهمزة لا صورة لها» على غير وجهه، لأنه أراد شبه

(١) معاني القرآن ١/ ٣٦٨.

(٢) تهذيب اللغة ١/ ٥٠ وتذكرة النحاة ٥٧.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ٤٣ وارتشاف الضرب ١/ ٤ وشرح المفصل ١٠/ ١٢٦.

(٤) سر صناعة الإعراب ١/ ٤٣.

(٥) المقتضب ١/ ١٩٢.

الهمزة بالألف كتابةً.

فأين الفرّاء من هذا كلّه؟ قال الفرّاء «الهمزة هي الأصل والألف الساكنة هي الهمزة تركت همزتها»(١)، وهو رأي لم أجده فيما عدت إليه من كتبه، أو كتب الكوفيين الآخرين، والاقتباس صريح في دلالته، فقد عدّ الهمزة حرفًا أصليًا.

أما إشارته إلى أن الألف همزة تركت همزتها فيوضحه نقل آخر عنه نقله أبوجعفر النحاس عنه قال فيه: «لوحركت الألف لصارت همزة»(٢)، وهو رأي عليه العلماء البصريون وسيبويه خاصة الذي قال: «فأما الألف فلا تغيّر على كل حال لأنها إن حركت صارت غير ألف» يعني الهمزة بدلالة قوله بعد ذلك: «واعلم أنّ الهمزة إنما فعل بها هذا من لم يخففها لأنّه بَعُد مخرجها»(٣) وهو رأي عليه المبرد أيضًا الذي قال: «لأن الألف متى تحركت صارت همزة»(٤).

ولا يؤيد المحدثون هذا الرأي فما أبعد الهمزة عن الألف، فالهمزة صوت حنجري، والألف صوت لين ومدّ وإنما دعا علماء المصرين: البصرة والكوفة إلى هذا اتفاق الرسم الكتابي بينهما، وجرهم إلى التسامح في تسمية كل منهما باسم الآخر كالحاصل عند الخليل الذي سَّمى همزة الوصل ألف الوصل(٥)، وسمّى سيبويه همزة أكلت وأخذت ألفًا(٦)، وهي همزة، وهمزة أفكل وأيدع ألفًا أيضًا(٧)، كما سمّى المبرد همزة الاستفهام ألف الاستفهام(٨)، وشأن الكوفيين في ذلك شأن

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/١٧٧.

(٢) نفسه.

(٣) الكتاب ٣/٥٤٤ وانظر ٣/٥٥٣.

(٤) المقتضب ١/٢٠٣.

(٥) العين ١/٤٩ والمقتضب ١/٣٢.

(٦) الكتاب ٣/٤٥٠.

(٧) الكتاب ٤/٣٠٧ وانظر أمثلة أخرى ٤/١٤٤، ١٥٠، ٢٣٧.

(٨) المقتضب ٢/٣٥٩.

البصريين فقد قال الكسائي: «قد شغلني فلان عن عملي وشغلته بغير ألف»[١] أراد الهمزة، وقال: «مشيت حتى أعييت بالألف»[٢] وأراده أيضًا. ومثله عند الفرّاء[٣] وثعلب[٤]؛ ولذلك فالحروف الأصلية عند الفرّاء تسعة وعشرون أما إشارته إلى كونها ثمانية وعشرين فشبيهة بقول المبرد أن الهمزة لا صورة لها، وأراد ـ كما قدمنا ـ رسمها الكتابي، وكل هؤلاء بصريين وكوفيين متأثرون برأي الخليل الذي لاحظ اختلاف رسم الهمزة ألفًا وواواً وياء فقال باعتلاله[٥]، إنما رسمت واواً على لغة أهل الحجاز في التخفيف[٦].

أما المحدثون[٧] فأسقطوا الألف ـ لا الهمزة ـ من الحروف الأصول لأنّها بأشكالها المختلفة مثل: المفخمة الجانحة نحو الضم بلغة الحجاز، أو الممالة نحو الكسر، أوالممدودة المفتوحة لا تكون إلا مدّاً لحركة، لذلك لا تعتريها الحركات كما تعتري الحروف الصحيحة، المسماة بالصامتة أو الساكنة.

أما همزة (بين بين) التي عرفها علماء المصرين: البصرة، والكوفة ففي حركتها خلاف بينهم[٨]، فالبصريون يرون أنها متحركة، والكوفيون ـ كما نقل الأنباري في الإنصاف ـ رأوا أنها ساكنة، ويُستفاد مما أورد أبو القاسم الزجاجي[٩] أنها لا ساكنة ولا متحركة عند ثعلب، ولم أجد للرأيين ذكرًا في مصادر الكوفيين

(١) ما تلحن فيه العامة ١١٠.

(٢) نفسه ١٢٩.

(٣) معاني القرآن ٢/٣٢٩، ١/٤٤٠، ٤٢٦.

(٤) شرح ديوان زهير ١١ والفصيح ٢٩٥.

(٥) العين ١/٥٧.

(٦) سر صناعة الإعراب ١/٤١ وما بعدها.

(٧) كلام العرب د. حسن ظاظا: ١٦ والعربية الفصحى لهنري فليش: ٣٥

(٨) الإنصاف م/١٠٥(٢/٧٢٦ـ٧٢٩) وشرح المفصل ٩/١٠٩.

(٩) مجالس العلماء: ١٢٣.

المطبوعة، ونقل الأنباري أن الكوفيين ـ عدا ثعلبًا كما أوردتُ ـ عدّوها ساكنة لعدم إمكان وقوعها مبتدأة؛ لأنها لو كانت متحركة على رأي البصريين لجاز الابتداء بها، فلما امتنع ذلك دل على أنها ساكنة لأنّ الساكن لا يبتدأ به.

واستدلّ البصريون على حركتها بوقوعها مخففة في الشعر، وساقوا بيتًا للأعشى(١) بحيث لو اجتمع ساكنان لانكسر وزن البيت، ولتعذر اجتماع همزتين في شيء من كلام العرب إلا في وبيت واحد أنشده قطرب.

والكوفيون يجيزون اجتماع همزتين، وفي القراءة الكوفية: (أئمة) قرأ بذلك عاصم وحمزة والكسائي، وقرأ بذلك ابن عامر (٢)، وكان ابن أبي إسحق يحقق الهمزتين في (آناس)، و«ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا»(٣) وبنو تميم يخففون الهمزة الثانية عند اجتماعهما (٤)؛ لذلك لم يجز الكوفيون حركة همزة (بين بين).

أما رأي ثعلب ـ الذي أشرنا إليه ـ فظاهره فَهْمٌ حَسَن لوضع هذه (الهمزة) إذ لا يمكن مجاراة البصريين في حركتها لأنها ليست همزة بل «جزء» من صوت لين قصير انتقالي كما رجّح المحدثون (٥) وأيَّدته التجارب المعملية على جهاز سبكتر وغراف، كما لا يمكن مجاراة الكوفيين عامة في عدِّه ساكنًا لما ذكرنا.

همزة الوصل

سمّى البصريون همزة الوصل: ألف الوصل والألف الموصولة (٦)، وبالاسم الأول

---

(١) وبيت الأعشى:

أأن رأت رجلاً أعشى أضرّ به ريب الزمان ودهر مُفسِدٌ خَبِلُ

(٢) شرح المفصل ٩/١١٨.

(٣) الكتاب ٣/٥٤٩.

(٤) الكتاب ٣/٥٥١.

(٥) القراءات القرآنية ١٠٥، ودروس في علم أصوات العربية ١٢٤ والأصوات اللغوية ٩٢.

(٦) العين ١/٤٩ والكتاب ٤/١٤٥.

عند الكوفيين وسيأتي، ووصفها سيبويه فقال: «وهي زائدة قُدّمت لإسكان أول الحروف فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم، والزيادة هاهنا الألف الموصولة وأكثر ما تكون في الأفعال» (١).

وهي عند البصريين ـ عدا قطربًا والأخفش ـ همزة ليست بألف(٢)، وهي كذلك عند الكسائي والفرّاء من الكوفيين (٣)، ولم أجده في كتب الكوفيين.

وثمة اتفاق بين علماء البصرة والكوفة في هذه (الهمزة) واختلاف، أما الاتفاق: فكونها زائدة متحرك، وذهبت طائفة من البصريين والكوفيين ـ فيما ذكر الأنباري(٤) إلى سكون أصلها، كأنهم عدّوها ألفًا لا حركة لها، ثم تحركت(٥) فصارت همزة، أو لا لتقاء الساكنين كما ذهب إليه بعض الكوفيين ممن لم يسمهم الأنباري.

أما الاختلاف ففي أمور ثلاثة:

أ ـ سبب تسميتها بهمزة الوصل أو ألف الوصل.

ب ـ نوع حركتها عند من يراها متحركة.

ج ـ جواز نقل حركة هذه الهمزة إلى الساكن قبلها، وعدمه.

أما سبب تسميتها بهمزة الوصل فقد عزا الأشموني إلى الكوفيين أنها سميت بذلك اتساعًا(٦) ـ ولم أجده في المطبوع من كتبهم ـ وهي عند البصريين ليوصل بها إلى الكلام بما يعدها (٧).

(١) الكتاب ٤/١٤٤.

(٢) المقتضب ١/٨٠، ٢/٨٧ والتمهيد ٨١.

(٣) التمهيد في علم التجويد ٨١.

(٤) الإنصاف ٢/١٠٧.

(٥) التمهيد ٨١ وهمع الهوامع ٢/١١.

(٦) شرح الأشموني ٤/٢٧٣.

(٧) الكتاب ٤/١٤٤ والمقتضب ١/٨٢، ٢/٨٧ والأصول ٢/٣٦٧.

ولأن الفريقين ـ إلا طائفة ـ اتفقا على حركة هذه (الهمزة)، فقد ذهب الكوفيون أنها حركت للإتباع، فهي مكسورة إتباعًا لكسرة العين في نحو: اضرب، وضمت في نحو: ادخل؛ إتباعًا لضمة العين، ولم تتبع في المفتوح لئلا يلتبس الأمر بالخبر.

ومن ذهب من الكوفيين إلى كونها ساكنة، فقد رأى أن زيادتها «توجب تحريك الهمزة لالتقاء الساكنين، لئلا يؤدي إلى الابتداء بالساكن»(١)، وقد تبين لي أنّه رأي الأخفش أيضًا (٢).

أما البصريون فأنكروا الإتباع في حالتي كسر العين وضمها ـ كما رأى الكوفيين ـ بحجة عدم اطراده، ولأنه جاء في ألفاظ معدودة، وأوجبوا في حركتها الكسرة: «لأنها زيدت على حرف ساكن فكان الكسر أولى من غيره لأنّ مصاحبتها للساكن أكثر من غيره، وأنّه الأكثر في التقاء الساكنين»(٣)، وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفًا، وضُمّت في بعضها إتباعًا(٤).

وأجاز الكوفيون ـ كما نقل الأنباري ـ نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها، ولم يجزه البصريون، وأجمع علماء: البصرة والكوفة على جواز نقل همزة القطع إلى الساكن قبلها.

واعتمد الكوفيون في إثبات حجتهم عى القياس والنقل، أما القياس فلأنها همزة متحركة لذلك أجازوا نقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزة القطع في نحو قولهم: من أبوك؟ وكم إبلك؟ واعتمدوا في النقل على قراءة لأبي جعفر يزيد بن

(١) الإنصاف م/١٠٧ (٢/٧٣٧) وهمع الهوامع ٢/١١، والأشموني ٤/٢٧٩.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/٤.

(٣) الإنصاف م/ ١٠٧ (٢/٧٣٨ وما بعدها) وشرح المفصل ٩/٢٣٧.

(٤) شرح الأشمونيّ ٤/٢٧٩.

القعقاع المدني، ولعلي بن حمزة الكسائي، وأوّل البصريون هذه القراءات وضعفّوها بحجة كونها «ضعيفة في القياس قليلة في الاستعمال»(١)، ولجأوا إلى المنطق في دحض خصومهم الكوفيين بحجة أنّ هذه الهمزة «تسقط في الوصل، فلا يصح أن يقال إنّ حركتها تنقل إلى ما قبلها لأن نقل حركة معدومة لا يتصور»(٢).

والمحدثون مع رأي الكوفيين في أن همزة الوصل حركت للإتباع والمجانسة (٣)، لأنها بحسب رأيهم «صويت» وليست بهمزة قطع لأنها في مثل هذه الحال تنقض الأساس الذي ابتغوه فيها؛ وهو عدم جواز البدء بالساكن، وإنما لجأ إليه المتكلمون العرب ـ يعنون هذا الصويت ـ في حقبة تاريخية من الزمن لتسهيل عملية النطق بالساكن، لذلك جيء به لتصحيح بناء المقطع العربي، ولا حظوا قلّة وروده في اللغات القديمة (أخوات العربية).

وقد أحسّ الخليل بشيء من هذا في حالة كون الحرف الثالث مضمومًا في نحو: اقتُل، واستُضعف، واحتُقر «لأنك قرّبت الألف ـ أراد الهمزة ـ من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكرهوا كسرة بعدها ضمّة، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد . .»(٤).

وأراد بقوله: «قرّبت» أي ضارعت وجانست، ولعل الخليل بهذا الرأي سبق المحدثين إلى ما ذهبوا إليه ولا شك أن الكوفيين تأثروا به، وإن كانوا خالفوه في كون همزة الوصل مكسورة، وهو ما ذهب إليه الخليل وغيره من البصريين، كما لم يفت

(١) الإنصاف م/١٠٨ (٢/٧٤٤).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) دراسات في علم اللغة (١/١٣٧ ـ١٧٣) والصفحات ١٤٩، ١٥٧ خاصة، وانظر أيضًا: التطور النحوي لبرغشتراسر ٢٩ والمنهج الصوتيّ للبنية العربية ٢٠٢.

(٤) الكتاب ٤/١٤٥.

الخليل حقيقة الألف الموصولة (همزة الوصل) أنها « سلم للكلام، وعماد للسان إلى حرف البناء »[١] وهو ما أيّده المحدثون كما سبق.

مخارج الحروف

مخرج الحرف: الموضع الذي ينشأ منه، وهو مصطلح الفرّاء أيضًا نحو قوله: « لتقارب المخارج »[٢]، وقوله : « وذلك أنّها قريبة المخرج منها »[٣]، وهو مصطلح سيبويه[٤] أيضًا إلى جانب مصطلح « الموضع »[٥]، وآثر الخليل مصطلح الحيّز[٦]؛ للدلالة على ما هو أعمّ من المخرج على نحو ما نجده عند سيبويه « الحروف المرتفعة حيّز واحد »[٧]، والمبّرد في المقتضب[٨]: « ثم نذكر حروف الفم، وهي حيّز واحد ».

ولا نعرف لأهل الكوفة تفصيلات في مخارج الحروف مثل التي نجدها عند البصريين، وعرفنا رأي الفرّاء في عدد المخارج، وتقسيمات الحلق، ومصطلح الحروف الستة.

أما عدد المخارج فقد عزُي للفرّاء وطائفة من البصريين أمثال: المُبرد وقطرب وابن دريد والجرميّ وابن كيسان أنها أربعة عشر عندهم [٩] وفي هذا مخالفة لرأي سيبويه في عدّها ستة عشر مخرجًا إذا أخرجنا النون الخيشومية، وإلا فهي سبعة عشر مخرجًا.

---

(١) العين ١ / ٤٩ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٣٨٤ .

(٣) نفسه ٢ / ٣٥٣ .

(٤) الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٥) نفسه ٤ / ٤٥٣، ٤٧٩ .

(٦) العين ١ / ٤٨، ٥٧، ٥٨ ويستعمل المدارج جمع مدرجة، انظر العين١ / ٥١، ٥٧ وتهذيب اللغة ١ / ٥٠، ٥١ .

(٧) الكتاب ٤ / ١٠١ .

(٨) المقتضب ١ / ٢٠٩ .

(٩) ارتشاف الضرب ١ / ٤ والرعاية ٢١٧ والتمهيد ٢١٧ والنشر ١ / ١٩٩ . ولطائف الإشارات ١ / ١٩٣، الهمع ٢ / ٢٢٨ .

وقبل أن نتبين جلية الأمر نحب الإشارة إلى أن ما عُزي للمبرد وابن دريد ليس بصحيح، فإن في المقتضب(١) ومقدمة الجمهرة(٢) ما ينقض الرأي المعزو إليهما، ولم نقف على جلية الأمر للعلماء المذكورين غير الفرّاء لأننا وجدنا في «معاني القرآن» ما يدحضه، ولكن ما الحروف التي أسقطها الفَرّاء فيما زُعم؟

قال مكي بن أبي طالب القيسيّ(٣): «وخالفهم الجرميّ ومن تابعه .. للحروف أربعة عشر مخرجًا، للحلق ثلاثة مخارج وللفم أحد عشر مخرجًا، وذلك أنّه جعل اللام والنون والراء من مخرج واحد».

أما أن الفرّاء ـ وهو ممن وافق الجرميّ ـ رأى أن للحلق ثلاثة مخارج فصحيح بدلالة تأكيد أبي سعيد السيرافي له(٤) الذي أسقط فيه الألف مخالفًا بذلك سيبويه الذي عدّه في القسم الأول من مخرج الحلق وهو أقصاه جنب: الهمزة والهاء(٥)، وأما أن يكون الفرّاء أسقط الحروف الثلاثة: اللام والنون والراء وعدّها مخرجًا واحدًا ففي «معاني القرآن» ما ينقضه قال: «والعرب تدغم اللام عند النون إذا سكنت اللام وتحركت النون، وذلك أنهاقريبة المخرج منها»(٦) وقوله: قريبة المخرج منها، دلالة على أنه لا يراهما من مخرج واحد كما عُزي إليه، أما الراء فلم أجد نصّاً صريحًا في عدّه مستقل المخرج في «معاني القرآن» أو غيره من كتبه المطبوعة، ولكني أرجح ذهابه إليه بدلالة عدّه مخارج الحروف ستة عشر كما ذهب إليه سيبويه كما تقدم.

وعزا الرضيّ للفرّاء مخالفته سيبويه في موضعين:

(١) المقتضب ١/٢١١.

(٢) الجمهرة ١/٨ وانظر بحثنا: الفكر الصوتي عند ابن دريد مجلة كلية الآداب/ البصرة ع ١٦(١٩٨٠) ص ١٧٦ وما بعدها.

(٣) الرعاية ٢١٧.

(٤) شرح الكتاب ٦/٣٢٦.

(٥) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٦) معاني القرآن ٢/٣٥٣.

أحدهما: أنّه جعل مخرج الياء والواو واحداً.

والآخر: أنه جعل الفاء والميم بين الشفتين(١).

أما القول إنّ الفرّاء جعل الياء والواو واحداً فينقضه قول الفرّاء فيما نقل أبو سعيد السيرافيّ (٢) عنه «والياء والواو أختان، وإنما تآختا كلّ التآخي، لأنَّ مخرجهما من حروف الفم، لا يلتقى بهما موضع من الفم كما يلتقي على غيره».

وقوله: أختان لأنهما من أصوات اللين Vowels عند المحدثين مع الألف، ويجمعها هي والحركات نسب وشيج، والهواء معها لا تعترضه الحوائل في مروره واندفاعه، بل يخرج طليقًا(٣)، ونتيجة للقرب الشديد بين طبيعة الأختين الواو والياء المديتين ـ وطبيعة الضمة والكسرة وهما من أبعاضهما(٤)، سّماها المحدثون (أنصاف الحركات)(٥)، أو أشباه أصوات اللين(٦)، أو أشباه الصوائت (٧)، وكلّها ترجمه لقول الغربيين Semi -Vowels.

وإذا عدنا ثانية إلى قول الفراء في الواو والياء وقوله: «لا يلتقي بهما موضع من الفم كما يلتقي على غيره» وجدناه يعني كونهما من أصوات اللين التي امتازت عن الحروف (الصامتة) في مرور الهواء من غير اعتراض ـ كما قدمنا ـ وعلمنا أن للفرّاء رأيًا في الحركات(٨) سنقف عنده بعد حين، دال على بصر واعٍ بمراتب نطقها.

(١) شرح الشافية ٣/٢٥٤.

(٢) شرح الكتاب ٦/٤٥٤.

(٣) الاصوات اللغوية ٣٦.

(٤) سر صناعة الإعراب ١/١٧.

(٥) الأصوات اللغوية ٢٧، ٣٠، وعلم اللغة للسعران ١٦٢.

(٦) محاضرات في اللغة ١١١.

(٧) المصوتات عند علماء العربية د. غانم قدروي مجلة كلية الشريعة ع٥،(١٣٩٩هـ/١٩٧٩م) ص ٤١٤.

(٨) معاني القرآن ٢/١٣.

أما قول الرضيّ بجعل الفرّاء الفاء والميم من مخرج واحد (بين الشفتين)، فيحتمل تحريفًا لعل صوابه: الباء بدل (الفاء) لقربهما في الرسم الإملائي، وإذا صح هذا فهو رأي سيبويه الذي قال: «ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو»[١] وعلى ذلك قول المبرد: «ومن الشفة مخرج الواو والباء والميم»[٢].

وعلى هذا يكون نقل الرضيّ لرأي الفرّاء ناقصًا وصوابه: أنه جعل الفاء والميم (والباء) بين الشفتين، وليس في ذلك مخالفة كبيرة لرأي سيبويه، ويحتمل الغلط المطبعيّ أيضًا، ويرجح ظننا ما نقله أبو سعيد السيرافي عن الفرّاء: «وأبعد الحروف من الحاء وأخواتها الباء والميم والفاء، وذلك أن الفاء وأختيها من الشفتين مخارجهن، فهنّ الغاية في البعدمن الحاء وأخواتها»[٣].

أما مصطلح (الحروف الستة) فقد وجدته عند الفرّاء قال: «والعرب تفعل ذلك بما كان ثانيه أحد الستة الأحرف مثل الشَّعْر والبحر والنهر»[٤] وعددها ابن السكيت[٥] فقال: «حروف الحلق ستة: الخاء والغين والعين والحاء والهاء والهمزة».

وسبقهم إليه سيبويه الذي عقد بابًا لها سّماه (باب الحروف الستة إذا كان واحد منهما عينًا، وكانت الفاء قبلها مفتوحه وكان فَعلاً)[٦] عالج فيه ما جاء ثانيه منها مكسورًا أمثال: لِئيم، وشِهيد، وسِعيد في لغة تميم، وفتحها في لغة الحجاز.

صفات الحروف

يراد بصفات الحروف الحالات التي تصاحبها عند نطقها، وتكون عامة لمجموعة

(١) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٢) المقتضب ١/١٩٤.

(٣) شرح الكتاب ٦/٤٥٥.

(٤) معاني القرآن ٢/١١٢.

(٥) إصلاح المنطق ٢١٧، ٣٠١.

(٦) الكتاب ٤/١٠٧-١٠٩.

منها، أو خاصة تشكل ظاهرة ثانوية وسمة واضحة فيها.

وقد عالج الترات الصوتي عند البصريين جملة من صفات الحروف: كالهمس والجهر تبعًا لجريان النفس وعدمه، والشدّة والرخاوة والتوسط تبعًا لا لتقاء أعضاء النطق ومقداره، وصفة الحروف الصحيحة (الصامتة) لا عتراض العقبات في أثناء نطقها، وصفة الحروف الطليقة المعروفة بحروف المدّ واللين، فضلاً عن معالجتهم للصفات الخاصة كالتكرار في صوت الراء، والانحراف في صوت اللام، والهاوي للألف وما إلى ذلك مما هو مبثوث في «الكتاب» وسواه من آثارهم.

ولا ندري إن كان الكوفيون عرفوا كلَّ هذا، وهل اختلفت مصطلحاهم فيها، وما الجديد عندهم؟ ولولا رسالة أبي سعيد السيرافي «ما ذكره الكوفيون من الإدغام» الذي نقل عن الفرّاء مصطلحين للشدّة والرخاوة (وهي الصفات العامة للحروف)، وما عزاه أهل التجويد والمتأخرون في الحرف المنحرف (وهو من الصفات الخاصة) ما عرفنا شيئًا مذكوراً عن الكوفيين في هذا الجانب.

وجلية الأمر أنّ الفرّاء سّمى بعض الحروف (مصوّتًا) وذكر منه: الصاد والضاد، وسّمى بعضها (أخرس) وذكر منه: التاء والباء، قال السيرافيّ: «وأظنّه أراد بالصوت: ما جرى فيه الصوت نحو: الصاد والضاد والزاي والظاء والذال والثاء ونحو ذلك، وأراد بالأخرس: الحروف الشديدة التي يلزم اللسان فيه مكانه، وهو الثمانية الأحرف الشديدة التي يجمعها قولك: أجدك قطبت، لأنّه لما ذكر الباء قال: الشفتان ينضمان انضمام الأخرس لا صوت له، وضعف الانضمام بالميم لأن الصوت من الخيشوم يبقى في الميم مع انضمام الشفتين» ونقل السيرافي في موضع آخر في رسالته المذكورة قول الفرّاء: «فكرهوا إدغام مصوّت في حرف أخرس»[1].

ولم أجد رأي الفرّاء والمصطلحين الصوتيين في كتبه المطبوعة.

(١) ماذكره الكوفيون من الإدغام مجلة المورد مج ٢، ع٢ (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ص ١٣٢.

وكان سيبويه سبق الفرّاء في تحديد الحرف الشديد (الأخرس عند الفرّاء) فقال: « وهو الذي يمنع الصوت أن يجري معه؛ وهو الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والتاء، والدال والباء، وذلك أنّك لو قلت: ألحج ثم مددت صوتك لم يجر » وحدّ الحرف الرخو (المصوّت عند الفرّاء) بقوله: « أجريت فيه إن شئت، وهو الهاء والخاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال، والفاء »[١].

ولا فرق بين الحدّين: حد سيبويه وحدّ الفراء؛ لأن سيبويه اعتمد على منع الجريان في الشديد، وجريان النفس في الرخو، واعتمد الفرّاء على منع الهواء الجاري لانضمام عضوي النطق المستفاد من قوله عن الباء « الشفتان ينضمان انضمام الأخرس » والعملية هذه من مراحل ما سُمّي عند المحدثين بالأصوات الانفجارية، حين يحبس الهواء المندفع من الرئتين حبسًا تامًا في موضع من المواضع، وينتج عن هذا الحبس أن يضغط الهواء، ثم يطلق سبيل المجرى فجأة فيندفع الهواء محدثًا ذلك الصوت الانفجاري المسموع[٢].

أما المصوّت فضدّ الأخرس وهو مستفاد من سياق الكلام كما مرّ في النص المقتبس.

وتسمية الفرّاء للشديد بالأخرس سديدة فالخرس في اللغة: ذهاب الكلام، وقالت العرب: للبن الخاثر: لبنة خرساء لا يسمع لها صوت إذا أريقت[٣].

والحروف الشديدة (الانفجارية) عند المحدثين آنية Momentary تنتهي بانتهاء نطقها، وضدّها الرخوة التي تظل « متمادّة » Continuant [٤] لامتداد جريان النفس معها.

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٤ وما بعدها.

(٢) د. كمال بشر: علم اللغة العام ١٢٧.

(٣) لسان العرب (خرس) ٦ / ٦٢.

(٤) د. محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٦٦.

ولعل وصف الرخو بالمصّوت عند الفرّاء آت من الملاحظة الأخيرة أيضًا، لا ينتهي بسرعة كما ينتهي الشديد، وإن كان إطلاقه (المصّوت) على الرخو مُوهمًا، إذ سمّى أبو العباس المبرد وابن جني الحروف الثلاثة اللينة (الألف والواو والياء) بالمصوّتة، وهو أمر ارتضاه بعض الدرارسين المحدثين[١].

ومن الصفات الخاصة بالحروف (الانحراف) وهو خاص باللام عند البصريين[٢]، وسمّوه كذلك (لا نحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة ... وليس يخرج الصوت من موضع اللام، ولكن من ناحيتي مُستدقّ اللسان فُويق ذلك).

وعُزي لأهل الكوفة عدّهم: اللام والراء[٣] صوتي انحراف، ولم أطلع على رأيهم المذكور في كتبهم المطبوعة.

وقد ذهب فريق من أهل التجويد هذا المذهب، قال ابن الجزريّ: «حرفا الانحراف وهما: الراء واللام سمُيتا بذلك لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما، وعن صفتهما إلى صفة غيرهما»[٤].

ووصف الراء بالانحراف غير دقيق، لأن التكرار أهم صفاته، ولا يلقى في أثناء نطقه ما يلقاه اللام «بحيث تنشأ عقبة في وسط الفم مع ترك منفذ للهواء عن إحدى حافتي اللسان، أو عن حافتيه، ويرفع الحنك الأعلى فلا ينفذ الهواء عن طريق الألف»[٥] على حين أن الراء تتكرر فيه ضربات طرف اللسان.

(١) المقتضب ١ / ٦١، والخصائص ٣ / ١٢٤، ودروس في علم العربية لكانتنو ٣١. والعربية الفصحى لهنري فليش ٣٣، ود. غانم قدروي: المصوّتات عند علماء العربية مجلة كلية الشريعة ع٥، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

(٢) الكتاب ٤ / ٤٣٥.

(٣) التحديد في الإتقان والتجويد ١١٠ وهمع الهوامع ٢ / ٢٣٠.

(٤) التمهيد في علم التجويد ١٠٦ والنشر ١ / ٢٠٤ وانظر: الرعاية ١٠٧.

(٥) علم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي ١٨٥.

الحركـــات

عـالج النحـاة واللغـويون «الحـركـات»، لأن حـركـات الإعـراب تنبئ عن المعـاني المختلفة[١]، وبالرغم من كونهن «زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به»[٢] إلا أنهم لا حظوا التغير الذي يلحق أواخر الكلم في ثنايا الجمل، فأقبلوا عليها دراسة وتفسيراً في هدي هذا الفهم، ملاحظين بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أو قيمة نحوية»[٣].

ولأهل البصرة معالجات مختلفة للحركات من حيث مراتبها، وتأثرها وتأثيرها، وجوانب مطلها واستثقال تواليها، لا نريد الخوض فيه، لأنه مبثوث في(الكتاب) وغيره من كتبهم، ويهمنا من ذلك الجهود الصوتية لأهل الكوفة التزاماً بعنوان البحث ومنهجه.

فأقـول:

١ـ للكوفيين مصطلحات للحركات، فالضمة عند الكسائي «الرّفعة»[٤] ويسميها الفرّاء كذلك[٥] إلى جانب تسميتها بالضمة أحياناً، ولذلك شبيه عند سيبويه[٦].

وسمّى الكوفيون الفتحة النصبة[٧]، والكسرة عندهم: الخفضة[٨]، ونقل أبو القاسم الزجاجيّ على لسانهم أسباب تسميتهم لها كذلك فقال: «لانخفاض

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٩.

(٢) الكتاب ٤/٢٤١.

(٣) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ٦٥، ٦٧ مع بعض التصرف.

(٤) إصلاح المنطق ٩٠.

(٥) معاني القرآن، ١/٢٠٣، ٢/١٣، ١٥١.

(٦) الكتاب ٢/٢٠٤، ٤/١٥٠.

(٧) دقائق التصريف ١٦.

(٨) معاني القرآن ٢/٣٢ والكسرة أحياناً ٢/٢٩.

الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين»[١] والخفض مصطلح بصري قديم[٢]، وهو مصطلح الخليل[٣].

٢ـ عالج الفرّاء مراتب الحركات وأوضاع نطقها، ووصف الفتحة فقال: «تخرج من خرق الفم بلا كلفة»[٤]، وهذا الوصف قريب من وصف سيبويه «ولكنهم ينصبون لأن الفتحة فيها أخفُّ عليهم» أو قوله: «لأن الألف والفتحة معها أخفُّ»[٥]، ولهذه لخفة دلالتها، لميل العربية إلى المقاطع المفتوحة، وهو مؤدى قول الخليل: «النصب خزانة العرب»[٦] لأنّه مُعوّلهم في سائر كلامهم.

٣ـ وأشار الفرّاء إلى عمل الشفتين في نطق الضمة والكسرة فقال: «يستثقل الضم والكسر لأن لمخرجيهما مؤونة على اللسان، والشفتين تنضم بهما الرَّفعة، ويُمال أحد الشّدقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلاً»[٧].

وتبدو أهمية الاقتباس في عدّ الضمة والكسرة من أصوات اللين الضيقة Close Vowels عند المحدثين، و«الكسرة أضيق الحركات وأكثرها تقدمًا، والضمة أضيق الحركات وأكثرها تراجعًا»[٨] وهو مؤدى قول الفرّاء، لأن الناطق بهما يجد مؤونة تجيء من حدوث فراغ بين أقصى اللسان وأقصى الحنك، ووجود ذلك الفراغ بقدر أقل في حالة الكسر والياء المدّية كما رأى المحدثون أيضًا[٩].

(١) الإيضاح في علل النحو ٩٣.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ٢ وانظر د. الحديثي: المدارس النحوية ٦٠.

(٣) مفاتيح العلوم ٣٠.

(٤) معاني القرآن ٢/١٣.

(٥) الكتاب ٤/٣٨٢، ٣٨٣.

(٦) العين (خزن) ٤/٢٧٣.

(٧) معاني القرآن ٢/١٣.

(٨) البنية الصرفية ٥٣.

(٩) الأصوات اللغوية ٣٢ ومابعدها.

٤ـ وانتبه الفرّاء أيضاً إلى استثقال العرب توالي الحركات كما يستبان في قوله: «ومن القرّاء من يسكن العين من عَشَرَ في هذا النوع كلّه إلا اثنا عشر (*) وذلك أنهم استثقلوا كثرة الحركات»(١) وقوله: «استثقلوا أن تتوالى كسرتان في كلامهم»(٢).

وأشار الفرّاء إلى استثقال العرب «كسرة بعدها ضمة، أو ضمة بعدها كسرة، أو كسرتين متواليتين، أو ضمتين متواليتين»(٣).

وفي ضوء هذا المذهب عدّ الفرّاء سكون التاء في نحو: قامتْ هندٌ، وقعدتْ جُمْل إنّما حصل لئلا تجتمع أربع حركات، قال الفرّاء: «إنما سكنت ـ عنى التاء ـ لكثرة الحركات، وذلك أنّك تقول: قَعَدتْ فتجد القاف متحركة، والعين متحركة، والدال متحركة، فكرهوا أن يحركوا التاء فيجمعوا بين أربع حركات، والألف التي في (قامت) بمثابة العين في (قعدت) لأنها منقلبة من الواو في قَوُمَت، أو قَوَمت فهي منزلة حرف مُتحرّك»(٤).

ولم يفت ذلك سيبويه خاصة والبصريين عامة كما يستبان في (الكتاب) نحو قوله: «فكرهوا كسرة بعدها ضمة»(٥) وقوله: «ألا ترى أن بنات الخمسة وما كانت عدّته خمسة لا تتوالى حروفها متحركة، استثقالاً للمتحركات مع هذه العدّة»(٦)، وهي حقيقة أيدّها الباحثون المعاصرون؛ لأنّ من مظاهر العربية ميلها

(*) كذا في الأصل.

(١) معاني القرآن ٢/٣٤.

(٢) نفسه ٢/٣٢٩.

(٣) نفسه ٢/١٣.

(٤) المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١٨٥، ولم أجد رأي الفرّاء في كتبه المطبوعة.

(٥) الكتاب ٤/١٤٦.

(٦) الكتاب ٤/٤٣٧.

إلى التخلص من توالي المقاطع المتماثلة، أو المتقاربة في النطق سواء أكانت حركات أم أصواتاً صامتة(١).

٥ـ وذهب الكوفيون إلى أنَّ إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة ينشأ عنها: الواو والياء والألف(٢)؛ لذلك أجازوا قصر الممدود في ضرورة الشِّعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وأنكره سائر البصريين.

ويلوح لي أن رأي الكوفيين في إعراب الأسماء الخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم المعربة بالحروف المشبعة من «أبعاضها» وهي الضمة والكسرة والفتحة مبني على هذا الأساس، لأن «الإعراب يكون حركة وحرفًا، فإذا كان حرفًا قام بنفسه، وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف» وهو رأي الكوفيين (٣)، لأن هذه المعاني الإعرابية، المدلول عليها بالضمة والكسرة والفتحة إنما تكون في الأسماء وحدها، والحركات أصوات مدّ قصيرة، والأحرف أصوات مدّ طويلة(٤).

٦ـ وأحسّ الكوفيون بأهمية الحركات فقالوا بالانسجام الحركي Vowel Harmony، وهو قانون صوتي أقرّه المحدثون(٥)؛ لملاحظتهم «أنّ الكلمة التي تشتمل على حركات متباينة تميل في تطورها إلى الانسجام بين هذه الحركات»(٦) توفيراً للجهد العضلي الذي يبذله المتكلم.

وعرف سيبويه والفرّاء هذه الظاهرة باسم الإتباع(٧)، وأهم مظاهره في جهود الكوفيين الصوتية الآتي ذكره:

---

(١) بحوث ومقالات ٢٧، وانظر بروكلمان: فقه اللغات السامية ٧٩.

(٢) الإنصاف م/١٠٩ (٢/٧٤٩) وشرح القصائد السبع: ٧٨، ٣٣٢.

(٣) الإيضاح في علل النحو ٧٢.

(٤) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ٦٨.

(٥) علم الأصوات ١٤٢، وفي الأصوات اللغوية ١٨٣ وما بعدها.

(٦) في اللهجات العربية ٩٦.

(٧) الكتاب ٤/١٠٧ ومعاني القرآن ١/٣، ٤، ٦.

أ ـ عدّ البصريون عين (فَعْل) المفتوح حلقيًا ساكناً جاز تحريكه بالفتح نحو: الشَّعْر والشَّعَر، والبَّحْر والبَحَر وعدّوهما من اللغات (١)، وجعله الكوفيون قياسيًا(٢) وأيّد ابن جني مذهب الكوفيين فقال: « وما أرى القولَ بعدُ إلا معهم، والحق فيه إلا في أيديهم، وذلك أني سمعت عُقيل تقول ذاك » وساق قراءة أبي عبدالله محمد ابن عبدالرحمن بن السميفع(٣) ﴿إن يمسسكم قَرَح فقد مَسّ القوم قَرَح﴾(٤) بفتح الراء، وقال: « وأنا أرى رأي البغداديين ـ يعني الكوفيين ـ في أن حرف الحلق يؤثر هنا من الفتح أثرًا معتداً مُعتمداً . . »(٥).

وتؤيد الدراسات الحديثة مذهب الكوفيين(٦) لأن الحركة التي تلي الحرف الحلقي تؤثر في الحركة التي تسبقه فيتم التماثل الصوتي، أو الانسجام الحركي.

ب ـ ساق الفرّاء تفسيراً لقراءة ﴿الحمدِ لله﴾ (الفاتحة ٢) في جملة تفسيرات(٧)، ووقف عند هذه القراءة التي عُزيت للحسن البصري، وزيد بن علي، فقال: « ثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل: إِبِل؛ فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم ».

ج ـ ومن مظاهر مذهب الكوفيين في الانسجام الحركي؛ ذهابهم إلى أن حركة همزة الوصل في نحو: اضرب، كسرت إتباعًا لكسرة العين، وضمت في نحو:

(١) الكتاب ٤ / ١٠٨ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٧٨، وشرح الشافية ١ / ٤٧ .

(٣) انظر في ترجمته غاية النهاية ١ / ١٦١، وانظر للقراءة إتحاف فضلاء البشر ١ / ٤٨٨ .

(٤) سورة آل عمران ١٤٠ .

(٥) المحتسب ١ / ٨٤، وانظر الخصائص ٢ / ٩ .

(٦) التطور النحوي ٤١، ولغة تميم ١٢٢ .

(٧) معاني القرآن ١ / ٣ .

ادخل؛ إتباعًا لضمة العين، وقد أشرنا إلى ذلك في هذا البحث.

تلك أهم الملاحظات التي بان لنا ذكرها في (الحركات) عند الكوفيين في البحوث الصوتية الحديثة.

الوقف

الوقف: قطع النطق عند آخر الكلمة[١] وسّماه أبو الحسن الأخفش[٢] والفرّاء[٣]: السَّكت وضده الوصل، وتلزم تغييراته وجوهًا: السكون التام، والإشمام، والرّوم، والتضعيف، والنقل، والحذف، والزيادة[٤] وذكر سيبويه الوجوه الأربعة الأولى[٥] وخلص إلى القول إنّ: «النصب والجر لا يوافقان الرفع في الإشمام، وهو قول العرب ويونس والخليل»[٦] وأنَّ الذين راموا الحركة حرصوا علي أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال .. أما الذين ضاعفوا فهم أشدّ توكيداً لتجنبهم مجيء حرفين ساكنين[٧]، وهم أشدُّ توكيداً من الجميع.

ويفهم مما قدمنا قصر الإشمام على الضم، وإباحة الحالات الإعرابية الثلاثة في الرّوم، قال سيبويه «وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوت الأذن، ألا ترى أنك لو قلت: هذا مَعْنْ فأشممت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تشمم»[٨].

وهذا حق لأن العناصر النطقية في الضمة: استدارة الشفتين، ووضع اللسان بإزاء الطبق، وإذا ظلّ وضع اللسان بالشكل السابق مصحوبًا بالجهر نشأت

(١) ارتشاف الضرب ١/٣٩٢.

(٢) معاني القرآن للأخفش: ١/١١، ٢٦، ٥٢، ٧١، ١٦٤، ١٨٢، ٢/٣٥٥، ٣٦٨.

(٣) معاني القرآن للفرّاء ٢/٩٦، ١٤٩.

(٤) شرح الأشموني ٤/٢٠٣.

(٥) الكتاب ٤/١٦٨ - ١٧٢.

(٦) الكتاب ٤/١٧٢.

(٧) الكتاب ٤/١٦٨ - ١٧٢.

(٨) الكتاب ٤/١٧١.

الضمة[١]، ثم بقاء الوضع هذا كلّه زمن النطق[٢]، لأن الوقف بالإشمام استدارة الشفتين بالإسكان، ولأن الإشمام تصوير لحركة الضمة، فقد منع البصريون وسيبوية خاصة الوقف بالإشمام في حالتي الفتح والكسر.

ولأنّ الروم صوت أضعف، وأقصر زمنًا من الإشمام لذلك أجازوه في الحالات الإعرابية الثلاثة.

وللكوفيين آراء في: الإشمام، والروم، والوقف على المقصور، وإذن، والنقل بالحركة سنجمل الحديث عنها في الآتي ذكره:

١ـ عزا أبو حيان الأندلسي إلى الكسائي: «أنّه يشم آخر الحرف الرفع والخفض في الوقف»[٣]، ونسب ابن يعيش[٤] هذا المذهب إلى الكوفيين مطلقًا فقال: «ذهب الكوفيون إلى جواز الإشمام في المجرور، قالوا لأنَّ الكسرة تكسر الشفتين، كما أنّ الضمة تضمهما» وهو أمر ـ لوصحّ صدوره عن الكوفيين ـ غير سديد لأن الكسرة جزء الياء التي مخرجها وسط اللسان.. فلا يمكن المخاطب إدراك تهيئة مخرجها»[٥].

والتمس أهل التجويد للكوفيين العذر أنهم سمّوا الروم إشمامًا، والإشمام رومًا[٦] فكأنَّ الرَّوْم عندهم من: رمتُ فعل كذا وأنت لم تفعله، والإشمام من: شممت كذا إذا وجدت ريحه، «ولا مُشاحّة في التسمية إذا عُرفت الحقائق» كما أفاد ابن الجزريّ.

٢ـ للوقف على المقصور مذاهب، اثنان لأهل الكوفة:

أ ـ أنّ الوقف في نحو: رأيت فتى، على الألف، وأنّها بدل من التنوين في

(١) كتاب دانيال جونز Anoutline of English Phonoetics, p. 19-21.

(٢) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ٣٦٩ وما بعدها.

(٣) ارتشاف الضرب ١/٣٩٧.

(٤) شرح المفصل ٩/٦٧.

(٥) شرح الشافية ٢/٢٧٦.

(٦) التبصرة في القراءات ١٠٥ والكشف ١/١٢٢ والنشر ١/١٢٢.

الحالات الإعرابية الثلاث، لأن الألف خفيفة لا تُفضي إلى الثقل واللبس.

وهو مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي عثمان المازنيّ من البصريين، والفرّاء من الكوفيين(١) ـ ولم أجد رأي الفرّاء في كتبه ـ وهو «تعليل لغوي بحت، لأنه لما كان ما قبل الحرف الأخير في المقصور مفتوحًا دائمًا أبدلوا من التنوين الحاصل في العلة ألفًا، وذلك أسلم، لأنه لا يجلب ثقلاً ولا لبسًا»(٢).

ب ـ أنّ الألف منقلبة في الأحوال الإعرابية الثلاثة، فلما حذف التنوين عادت الألف، وهو رأي الخليل وسيبويه من البصريين، والكسائي والكوفيين(٣) ولم أجده في كتبهم.

والحجة في ذلك أن حذف التنوين في (فتى) وشبهه؛ مُشبه حذف التنوين في (زيد) وأمثاله في الحالات الثلاث، ويعتمد هذا الرأي على إجراء المعتل مجرى الصحيح.

٣ـ الاختيار عند الكوفيين في (إذن) أن تكتب بالنون لأنها ـ عندهم ـ نون في الحقيقة وليست بتنوين(٤) وعن الفرّاء: إنْ عملت كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا(٥)، وهذا في الوقف.

وذهب أبو عثمان المازني إلى الوقف عليها بالنون، وذهب المبرد مذهبه حتى قال: «أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل (أن) و (لن)، ولا يدخل التنوين الحروف».

(١) ارتشاف الضرب ١ / ٣٩٢، وشرح الجمل ٢ / ٤٢٩، وشرح الأشموني ٤ / ٢٠٤.

(٢) د. رشيد العبيدي: أبو عثمان المازني ١٤٣.

(٣) شرح الأشموني ٤ / ٢٠٤.

(٤) معاني الحروف للرماني ١١٧، والإتقان ١ / ١٩٦.

(٥) مغني اللبيب ١ / ١٦.

أما أنّ التنوين لا يدخل الحروف فما أحسبه صواباً، لأنه يدخل عليها ويحوّلها أسماء كقول أبي زبيد الطائي(١):

ليت شعري وأين مني ليتُ إنَّ ليتاً وإن لوّاً عناءُ

فقال «لوّاً» فصارَ اسماً، والوقف على «إذن» بالألف عند عملها يوضحه سياق الكلام لأنّها جواب وجزاء(٢)، أما إذا كانت ملغاة فكتابتها بالنون أولى، لئلا تختلط بإذا، أما شبهها بأن ولن فليس لهذين ما يشبههما في الكتابة مثل، إذن وإذا.

٤ـ ومذهب الكوفيين: الكسائي والفرّاء(٣) وثعلب(٤) جواز الوقف بالنقل في الحالات الإعرابية الثلاث، سواء كان الأخير مهموزاً، أم غير مهموز، فتقول: هذا البكُرْ، ورأيت البكَرْ، ومررت بالبكِرْ، في الوقف.

وتقول في المهموز في الوقف: هذا الرِّدُءْ، ورأيت الرِّدَء، ومررت بالرِّدِءْ، وأشار ابن مالك إلى ذلك فقال:

ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه بصريٌّ وكوفٍ نَقَلا(٥)

ويعتمد مذهبهم على السماع، فإنَّ بني تميم وأسد يذهبون في المهموز إلى إلقاء الحركة على الساكن الذي قبله(٦)، ولأن تسهيل الهمز من خصائص لغة الحجاز، فإنهم نقلوا حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذف الهمزة، ولم ينظروا إلى ما كان قبلها من حيث سكونه أو حركته فقالوا في الخبء، هذا الخبْ، ورأيت الخبْ

(١) العين ١/٥ وشعر أبي زبيد ٢٤.

(٢) معاني الحروف للزجاجي ٦.

(٣) ارتشاف الضرب ١/٣٩٩.

(٤) مجالس ثعلب ٢/٥٣٥.

(٥) شرح ابن عقيل ٢/١٧٤.

(٦) الكتاب ٤/١٧٧.

ومررت بالخبي[١] وعلل الفرّاء الوقف فيما جاء مهموزاً في (دفء) فقال: « وذلك لخفاء الهمزة إذا سُكت عليها، فلما سكن ما قبلها، ولم يقدروا على همزها في السكت، كان سكوتهم كأنّه على الفاء » ثم قال: « وإن كتبت (الدِّفء) في الكلام بواو في الرفع، وياءٍ في الخفض، وألفٍ في النصب كان صواباً، وذلك على ترك الهمز، ونقل إعراب الهمزة إلى الحرف الذي قبلها، من ذلك قول العرب: هؤلاء نشْءُ صِدْق، فإذا طرحوا الهمزة قالوا: هؤلاء نَشُو صدق، ورأيت نشا صدْق، ومررت بنشي صدق، وأجود من ذلك حذف الواو والألف والياء؛ لأن قولهم: (يَسَل) أكثر من (يَسَال)، و(مَسَلة) أكثر من (مَسَالة) »[٢].

الإمالـــة

الإمالة ـ وسمّاها الخليل الإجناح [٣] ـ « عدول بالألف عن استوائه، وجنوح به إلى الياء فيصير بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدّة الإمالة » [٤] وضدّها: الفتح.

وهي ضرب من المماثلة، وصفة لهجية لقبائل وسط الجزيرة وشرقيّها مثل: تميم وقيس وأسد[٥] وأكثر أهل اليمن يُميلون، لأن الإمالة غالبة في ألسنتهم في أكثر الكلام [٦]، ومالت لغة الحجاز ـ إلا قلة منهم ـ إلى الفتح[٧].

---

(١) شرح المفصل ٩ / ٧٣، وشرح الشافية ٢ / ٣١٤، وهمع الهوامع ٢ / ٢٠٨.

(٢) معاني القرآن ٢ / ٩٦.

(٣) الكتاب ٣ / ٢٧٨.

(٤) شرح المفصل ٩ / ٥٤.

(٥) ارتشاف الضرب ١ / ٢٣٨، وشرح الجمل ٢ / ٦١٣، وشرح المفصل ٩ / ٥٤، وشرح الشافية ٣ / ٤، والتصريح ٢ / ٣٤٧.

(٦) همع الهوامع ٢ / ٢٠٤.

(٧) شرح المفصل ٩ / ٥٤.

ولم تكن هذه القبائل على مستوى واحد في الإمالة، فلم تُمل بنو تميم مثلاً: ما جاء على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو: قفا وعصا من الأسماء، أو بلغت الأسماء أربعة أحرف، أو جاوزت من بنات الواو (١)، وهذا يعني في البحث الصوتي الحديث مرور الصوت المركب Diphthong بمرحلة اضطراب أدى إلى «تطور صوتي بين الألف التي هي من أصل ياء، والتي جاءت زائدة ابتداءً، والتي هي منقلبة عن واو»(٢).

وفي كتب البصريين وأهل التجويد تراث غنيٌّ لمباحث الإمالة وموانعها في حروف الاستعلاء والإطباق، وما أُميل على غير قياس، وما تمتنع من الإمالة من الإلفات، ومانع إمالة الراء وما إلى ذلك (٣) مما لا داعي لبسطه وإيضاحه لئلا يخرجنا عن خطة البحث ومنهجه في استقراء جهود الكوفيين، والوقوف عندها، وموقعها في البحث الصوتي.

سبق القول إنَّ الإمالة من خصائص لهجات قبائل: تميم وقيس وأسد واليمن ولا شك أن هذه القبائل أقامت أقوام منها في الكوفة وباديتها المشرفة على الصحراء، وكان عرب الجنوب ممن رافق الفاتحين، وطاب له المقام فيها بعد الفتح والتمصير، فلا مراء أن تُسمع الإمالة في ألسنتهم، وسئل الكسائي عن إمالةٍ شُهر بها فقال: هذا طباع العربية (٤)، وقال الحافظ الداني: «الإمالة لغة أهل الكوفة، وهي باقية فيهم إلى الآن»(٥) وكانت وفاة الدانيّ (٤٤٤هـ)، وبالرغم من ذلك فلم يكن قرّاء

(١) الكتاب ٤/ ١١٠، وما بعدها.

(٢) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ٢٠٤، وانظر: التطور النحوي ٣٨، ودروس في علم أصوات العربية ١٦٥.

(٣) الكتاب ٤/ ١١٧-١٣٤ والمقتضب ٣/ ٤٢-٤٤ والأصول ٣/ ١٦٠-١٦٦، والرعاية ١٠٤، والتبصرة ١١٨-١٣٧، والكشف ١/ ١٦٨-٢٠٨ والنشر ٢/ ٢٩-٩٠، والإتقان ١/ ١١٤.

(٤) النشر ٢/ ٨٢.

(٥) المصدر نفسه.

الكوفة جميعًا أولي إمالة، فعاصم بن أبي النجود (ت ١٢٧هـ) يفرط في الفتح، وهو القائل: «إنما الكسر ـ أراد الإمالة ـ بقية من لغة أهل الحيرة، لأنهم كانوا معلمين لأهل الكوفة حين خُطّت »[١].

وكان حمزة الزيات (ت ١٥٦هـ) الذي رسم طريق القراءة في الكوفة من المكثرين فيها[٢]، وعلى ذلك تلميذاه؛ علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ)، وخلف بن هشام (ت٢٢٩هـ) وأمال حمزة والكسائي وخلف حروفًا كثيرة في حروف القرآن الكريم [٣] منها:

١ـ أمالوا كل ألف منقلبة عن ياء تحقيقًا حيث وقعت في اسم أو فعل إمالةً كبيرة من غير قلب خالص ولا إشباع مُفرط.

٢ـ أمالوا في الأسماء أفعل نحو: أدنى، وأربى، وأزكى؛ لأن لفظ الماضي من ذلك تظهر فيه الياء.

٣ـ أمالوا ألفات التأنيث، وهي كل ألف زائدة رابعة فصاعدًا، دالة على مؤنث حقيقي أو مجازي نحو: طوبى، وبشرى، وقصوى.

وألحقوا بذلك ما كان أعجمي الأصل مثل: موسى وعيسى.

٤ـ أمالوا ما كان على زنة (فُعالى) مثل: سُكارى، وكُسالى، وأسارى.

٥ـ ما كان واوي الأصل نحو: القوُى والعُلى.

٦ـ وأمالوا فواصل الآي المتطرفة تحقيقًا أو تقديراً واوية، أو يائية، أصلية أو زائدة في الأسماء والأفعال.

وجُلّ هذا وشبهه جهد صوتي، لا أشك أنّ قُرّاء الكوفة رووه عن شيوخهم

(١) شرح اللمع ٢ / ٧٢٤.

(٢) إتحاف فضلاء البشر ١ / ٢٤٨.

(٣) النشر ٢ / ٣٥ ـ وإتحاف فضلاء البشر ٩ / ٢٤٨ ـ ٢٥٣.

مشيرين إلى عللها، وأنّ تلامذة هؤلاء من النحاة واللغويين سمعوها منهم، وكانت الإمالة موضع عنايتهم. ودلّ الاستقراء على عناية النحاة واللغويين الكوفيين بها مما سنشير إليه في الآتي ذكره:

١ـ أمال الفرّاء (لكن) تشبيهًا بألف فاعل، ولم أجده في كتبه، ومنعه جمهور النحاة[١].

٢ـ حكى ابن مِقسم الكوفي (ت٣٨٠هـ) عن بعض أهل نجد وأكثر اليمن إمالة (حتى)[٢]، وهي إمالة حمزة والكسائي (ت٢٢١هـ)[٣]، ومذهب سيبويه منع إمالتها هي وأمّا، وإلا؛ فرقًا بينها وبين الألف المقصورة في: عطشى وحبلى[٤].

٣ـ أمال الكوفيون ـ وتبعهم الزجاج ـ الفواتح[٥] لأنّها مقصورة، وهي خمسة في سبع عشرة سورة[٦].

٤ـ عُزي للفرّاء إمالته حروف المعجم: با تا ثا، وسبقه سيبويه الذي أجاز إمالتها مثل سائر الأسماء لا لمعنى آخر[٧].

٥ـ وعُزي لعلي بن حمزة الكسائي وثعلب[٨] إمالة هاء السكت في نحو: كتابيهْ، وحسابيهْ، ومالِيهْ، ولم أجده في كتب الكوفيين المطبوعة.

٦ـ وأجاز الكوفيون إمالة (كلتا) كما أفاد الأنباري[٩]، ولهم رأي خالفوا فيه

(١) الكتاب ٤/١٣٤، وارتشاف الضرب ١/٢٤٦، والهمع ٢/٢٠٤.

(٢) ارتشاف الضرب ١/٢٤٦.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الكتاب ٤/١٣٥.

(٥) شرح الأشموني ٤/٢٣٣.

(٦) النشر ٢/٦٦ وما بعدها.

(٧) شرح الأشموني ٤/٢٣٣، والكتاب ٤/١٣٥.

(٨) أوضح المسالك ٤/٣٦٠ والنشر ٢/٨٨.

(٩) الإنصاف م/٦٢ (٢/٤٣٩ـ٤٥٠).

البصريين الذين يرون الألف فيها مثل ألف(عصا)؛ لذلك فهي مفردة إفراداً لفظياً، وتثنية معنوية، ورأي الكوفيون أن مفردها (كِلْت)؛ لذلك عدّوا تثنيتها لفظية ومعنوية.

٧ـ أمال الكسائي أمثال: رحمة، ونعمة لأنه شبّه هاء التأنيث بألفه؛ لاتفاقهما في المخرج(١)، والمعنى، والزيادة، والاختصاص بالأسماء(٢)، وعزاها سيبويه لبني عديّ من تميم(٣).

تلك أهم المسائل التي آثرنا الإلمام بها في موضوع الإمالة مما عُزي لأعلام الكوفيين، والملاحظ أن أيّاً منها لم يرد في كتاب كوفيّ، فهل كان لأهل الكوفة مذهب خاص في الإمالة بعد أن تبينت لنا عنايتهم بها لشيوعها في ديارهم؟

أورد ابن الجزريّ (٤) رأياً لم يعزه لأحد قال فيه: «وذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة عند جميع الحروف، ولم يستثنوا شيئاً سوى الألف... وأجروا حروف الحلق والاستعلاء والحنك مجرى باقي الحروف ولم يفرّقوا بينها، ولا اشترطوا فيها شرطاً، وهذا مذهب أبي بكر بن الأنباري وابن شنبوذ، وابن مقسم، وأبي مزاحم الخاقانيّ، وأبي الفتح فارس بن أحمد ... وبه قال السيرافيّ وثعلب والفرّاء».

وإنما أوردت هذا الرأي بتمامه لكبير أهميته، بالرغم من أنني لم أجد نصاً صريحاً في كتب الكوفيين يعززه ولو تلميحاً، ومصدر أهميته إشارته إلى أهم أعلام الكوفة كالفرّاء، وثعلب وأبي بكر بن الأنباري، وابن مقسم في إغفالهم حروف الحلق والاستعلاء والحنك في ضوابط الإمالة.

(١) وليس ذلك بالصواب فلا شبه صوتياً بين الهاء والألف فالهاء صوت حلقي، والألف: صوت لين، ولعل الكسائي متأثر برأي سيبويه في ذلك الذي عدّ الألف والهاء من أصوات الحلق، انظر الكتاب ٤ / ٤٣٣.

(٢) أوضح المسالك ٤ / ٣٥٩.

(٣) الكتاب ٤ / ١٨٠.

(٤) النشر ٢ / ٨٦.

ومفتاح الرأي المذكور قوله «عند جميع الحروف» فإن كان المقصود بالحروف الكلمات، وكل كلمة تُقرأُ على الوجوه من القرآن الكريم تسمى حرفًا، تقول: هذا في حرف عبدالله بن مسعود أي في قراءة ابن مسعود(١)؛ فما أحسبه صحيحًا، وإذا أريد به حروف المعاني فقد أوردنا طائفة منها دلت على صواب الرأي الذي أورده ابن الجزريّ السابق، ولا بد أن يكون الكوفيون سمعوا الإمالة فيها، وقرأ أئمتهم بها و«القراءة سنة متبعة»(٢) تعتمد الحفظ، و«من حفظ حجة على من لم يحفظ»(٣).

الإدغـــام

الإدغام في اللغة: إدخال اللّجام في أفواه الدوابّ(٤)، وفي الاصطلاح: «أنْ تصل حرفًا ساكناً بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة، أو وقف، فيصيران لشدّة اتصالهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة فيصير الأول كالمستهلك لاعلى حقيقة التداخل»(٥)، وهو ضرب من المماثلة وتخفيف للجهد العضلي الذي يبذله المتكلم، لأنه «تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه»(٦) «كراهة اجتماع مثلين متحركين»(٧)، وهو ضربان: كبير وصغير، والأخير هو المتبادر إلى الذهن عند إطلاقه.

ولعلماء المِصْرَين، وأهلِ التجويد عناية بالإدغام في الكلمة الواحدة، والكلمتين المتجاورتين، وفي الحرفين المتماثلين أو المتقاربين، والحروف التي تدغم ولا يدغم

(١) لسان العرب (حرف) ٩/ ٤١.

(٢) السبعة ٥١، والنشر ١/ ١٠.

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٣٣٩، وهمع الهوامع ٢/ ٢٠٤.

(٤) لسان العرب (دغم) ١٢/ ٢٠٣.

(٥) شرح المفصل ١٠/ ١٢١.

(٦) الخصائص ٢/ ٤١.

(٧) المنصف ١/ ٩٠.

فيها تبينوها من استقراء كلام العرب من النثر والشعر، وما سمعوه من القرّاء الذين التزموا المرويّ عن رسول الله ﷺ من قراءات حتى لوخالفت أقيسة النحاة وضوابطهم، لأنَّ القراءة عندهم سنة، وجب اتباعها والأخذ بها، وتفرّدوا ـ تبعًا لذلك ـ بإدغام حروف أنكرها النحاة الأوائل إنكارهم للإدغام الكبير المحكي عن طائفة من القُرّاء كأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) ومحمد بن عبدالرحمن بن محيصن السهمي (ت١٢٣هـ) المقرئ المكيّ، وأبي محمد سليمان بن مهران الأسدي الكوفي المعروف بالأعمش (ت١٤٨هـ)، ويعقوب الحضرميّ (ت٢٠٥هـ) وغيرهم (١)، وإنما خالفه النحاة الأوائل لأنه يخالف جانبًا أساسيًا في النحو العربيّ وهو الإعراب، ولاقتضاء الإدغام الكبير حذف الحركة الإعرابية أو اختلاسها؛ ليتمَّ الإدغام بين الحرفين المتماثلين أو المتقاربين، لذلك لم نجد في كتاب سيبويه والمقتصب إشارة مُفصلة عنه، ونصّ ابن يعيش بوضوح إلى ذلك فقال: «أما ما يحكى عن الإدغام الكبير لأبي عمرو من ﴿نحن نقصُّ﴾ (٢) فليس بإدغام عندنا، وإنما يقول به القُرّاء(٣)، وإنّما هو عندنا على اختلاس الحركة وضعفها، لا على إذهابها بالكُليّة»(٤).

والإدغام صفة لهجات قبائل منها: تميم، وأسد، وعبد القيس، وبكر بن وائل، وكعب، ونمير التي سكنت وسط الجزيرة وشرقيها (٥)، ومعظمها قبائل بداوة عُدّت السرعة في كلامها من أهم خصائص أبنائها، وكان الحجازيون من: قريش، وثقيف، وكنانة، والأنصار، وهُذيل ميالين إلى التأني والتؤدة في الأداء بحيث

(١) النشر في القراءات العشر ١/ ٢٧٥،

(٢) سورة يوسف ١٢، والكهف ١٨.

(٣) في المطبوع بالفاء وهو غلط مطبعي.

(٤) شرح المفصل ١٠/ ١٢٣.

(٥) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ١٢٣.

يظهرون كل صوت، ويعطونه حقه من جهر وهمس، أو شدّة ورخاوة[١]، فلا غرابة أنْ وجَّه الكوفيون ـ وفيهم قرّاء ونحاة ـ عنايتهم إلى كتاب الله وما في قراءاته من إدغام، فضلاً عما سمعوه من ظواهر اللهجات المقيمة في ديارهم، وما التقطوه من ألسنة القبائل المحيطة بها، وما أفادوه من كتب البصريين و(الكتاب) خاصة.

والإدغام عند الكوفيين ـ ولم أجده في كتبهم المطبوعة ـ (إفعال) بالتخفيف، وعند البصريين (افتعال) من ادغّم المضعّف العين[٢]، وكلاهما وارد في معجمات العربية، والأول أكثر شيوعًا؛ لأن العرب تقول: أدغمت الحرف، وادغمته على افتعلته[٣]، وضد الإدغام عند الفرّاء ـ ولعله عند الكوفيين أيضًا ـ (التبيان)[٤] ويقابله (البيان)[٥] لدى سيبويه في الغالب.

ولم تفت الكوفيين حقيقة الإدغام وعلته المستبان في قول أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري: « كرهت العرب أن يجمع بين حرفين متحركين من جنس واحد فأسقطوا حركة الأول وادغموه في الثاني »[٦] في مثل: شدّ ومدّ.

وأنّ هذه الكراهية نابعة من تجاور مخرجي الحرفين المتقاربين، أو اتحادهما في المتماثلين عند النطق بها منفصلين، المستبانة في قول الفرّاء: « العرب تدغم اللام عند النون، إذا سكنت اللام وتحركت النون، وذلك أنها قريبة المخرج منها »[٧] وأنَّ تجاور الحرفين من غير فاصل ناشئ عن حركة أو حرف من أهم شروط الإدغام،

(١) في اللهجات العربية ٧٣، ٧٥.

(٢) شرح المفصل ١٠ / ١٢١، وهمع الهوامع ٤ / ٢٢٥ وشرح الأشموني ٤ / ٤٣٥.

(٣) لسان العرب (دغم) ١٢ / ٢٠٣.

(٤) معاني القرآن ١ / ١٨، ٣٣، ٤٤١.

(٥) الكتاب ٤ / ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٥٠، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧٢.

(٦) شرح القصائد السبع الطوال: ٣٥.

(٧) معاني القرآن ٢ / ٣٥٣.

وذلك واضح في قول الفرّاء أيضاً: «قوله: ﴿فهل ترى لهم من باقية﴾ (الحاقة ٨) تدغم اللام عند التاء من (بلْ) و(هلْ) و(أجلْ) ولا تدغم اللام التي قد تتحرك في حال وإظهارها جائز، لأن اللام ليست بموصولة بما بعدها كاتّصال اللام من التاء»[١]؛ لأنّ هذا التلاصق يوجب التخلص من الثقل في نطق الأصوات، ويستدعي حدوث الإدغام، وقال الفرّاء: «فما ثقل على اللسان إظهاره فأدغم»[٢] مثل: «اللام تدخل في الراء دخولاً شديداً، ويثقل على اللسان إظهارها فأدغمت»[٣] وهي حقيقة يؤكدها المحدثون؛ لأن الإدغام بمثابة مضاعفة الحرفين عند تجاورهما، وأنَّ نطقهما آت من نقطة مخرجية متماثلة أو متقاربة، تطول مدة النطق عند إدغامهما فيلجأ المتكلم إلى ادغامهما تخلصاً من زيادة حبس الهواء في مخرج الصوت[٤] عند سرعة الأداء.

لذلك كانت جهود الكوفيين واضحة في(الإدغام)، وللفرّاء فيها جهد الحمد المستطاب، وكان لوصول كتابه «معاني القرآن» الأثر البالغ في ذلك، وقد بان لي أن أذكر طائفة من ظواهر الإدغام عند الكوفيين، وأتبيّن موقعها في البحث الصوتي عند البصريين وبالشكل الآتي ذكره:

إدغام الفاء في الباء

أقرّ سيبويه[٥] أن الفاء لا تدغم في الباء، لأنها من باطن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العلي، وانحدرت إلى الفم، وقاربت من الثنايا مخرج الثاء، لأنَّ أصل الإدغام في حروف الفم واللسان، وهي أكثر الحروف لذلك لا تدغم في

(١) معاني القرآن ٢/٣٥٣.

(٢) نفسه ٢/٣٥٤.

(٣) نفسه ٢/٣٥٤.

(٤) البنية الصرفية ٢٠٦ وما بعدها، ودراسة الصوت اللغوي ٣٣٢ وما بعدها.

(٥) الكتاب ٤/٤٤٨.

قولهم: اعرفْ بدراً، وأجاز إدغام الباء في الفاء لأنها قويت على ذلك للتقارب، نحو: اذهبْ في ذلك، تقلب الباء فاء.

وأدغم الكسائي وحده من القرّاء السبعة قوله تعالى: ﴿إن نشأ نخسف بهم الأرض أو نسقط عليهم كسفاً﴾(١)، وأنكر النحاة قراءة الكسائي(٢)، مجارين في ذلك سيبويه، ووصفوها بالشذوذ، وقال عنها الزمخشري إنها ليست بقوّية(٣)، وردّ أبو حيان الأندلسيّ (٤) هذا الرأي لأن «القراءة سُنّة مُتّبعة، ويوجد فيها الفصيح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى للذكر. ولا مانع صوتيًا يمنع إدغام الفاء في الباء(٥) لأن الشرط الذي ورد عن سيبويه من أن «أصل الإدغام في حروف الفم واللسان لأنها أكثر الحروف»(٦) ينتقض بإجازته إدغام حروف أخرى كالباء والميم، والفاء واقعة خارج منطقة الفم واللسان، والباء صوت شفوي شديد مجهور، والميم صوت شفوي أنفي مجهور.

وقد أجاز سيبويه كما مرّ بنا قبل حين: إدغام الباء في الفاء في نحو: اذهبْ في ذلك، ولا فرق بينهما، ويلوح لي أن السبب في منع إدغام الفاء في الباء عدم سماعها في القبائل المحيطة بالبصرة، عكس إدغام الباء في الفاء، ويكفي أن تكون قراء الكسائيّ قراءة سبعية متواترة، وما أصدق قول الفرّاء «القُرّاء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية فلا يقبحنَّ عندك نشنيع مُشنّع مما لم يقرأه القُرّاء مما يجوز»(٧).

(١) سورة سبأ ٣٤/٩، وانظر للقراءة: السبعة ٥٢٧، والعنوان ١٥٦ والكشف ١/١٥٦ والبحر المحيط ٧/٢٦٠ والكشاف ٣/٥٧٠ والنشر ٢/١٢.

(٢) ارتشاف الضرب ١/٣٣٤، وشرح المفصل ١٠/١٤٧.

(٣) الكشاف ٧/٢٦٠.

(٤) البحر ٧/٢٦٠.

(٥) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ٢٤٥.

(٦) الكتاب ٤/٤٤٨.

(٧) معاني القرآن ١/٢٤٥.

إدغام الراء في اللام:

لم يجز سيبويه إدغام الراء في اللام [١] وتابعه النحاة[٢] بحُجّة أنها مكررة، وهي تَفَشّى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشّى في الفم مثلها ولايكرر، وذلك لفظ سيبويه، وأجاز إدغام اللام مع الراء[٣] في نحو: اشغل رّحبة لقرب المخرجين، لأن مخرج اللام والراء عنده من مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً [٤]، ولأن فيهما انحرافاً نحو اللام وقاربت اللام الراء في طرف اللسان، وهما بعد متفقان في الشدة والهمس وليس بين مخرجيهما مخرج قال: والإدغام (فيهما) حَسَنٌ.

وعُزي لأبي جعفر الرؤاسي والكسائي والفرّاء [٥] إدغام الراء في اللام في قوله تعالى: ﴿يغفرْ لمن يشاء﴾ [البقرة: ٢٨٤].

ولم أقف على القراءة في كتب الكوفيين، ووجدتها معزوةً أيضاً لأبي عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرميّ واليزيديّ[٦] من البصريين، وللقراء السبعة خلاف في جزم (يغفرْ) ورفعه[٧].

وأنكر الزمخشري هذا الإدغام [٨] وتعقبه أبو حيان بالملامة فقال: «لأن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون

(١) الكتاب ٤/٤٤٨.

(٢) المقتضب ١/٢١٢، وسر صناعة الإعراب ١/١٩٣، والمقرّب ٣٦٦، وشرح المفصل ١٠/١٣٣.

(٣) الكتاب ٤/٤٥٢.

(٤) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٥) البحر المحيط ٢/٣٦١، وهمع الهوامع ٢/٢٣٠.

(٦) المصدران السابقان.

(٧) السبعة ١٩٥.

(٨) الكشاف ١/١٧١.

ونقلوه»[١]، وعنى بالبصريين نحاتهم؛ لأنه قال بعد ذلك «وقد اتفق على نقل إدغام الراء مع اللام كبير البصريين ورأسهم أبو عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي..».

وليس إدغام الراء في اللام بممتنع صوتيًا، لأن الراء صوت لثوي مجهور، واللام صوت أسنانيّ لثوي انحرافي، والذي يجعل إدغامهما صحيحًا قرب مخرجيهما واتفاقهما في الصفات، وإنما منعه سيبويه ومن ذهب مذهبه خوفًا من فقدان صفة ذاتية في الراء هي صفة التكرار التي لا تكون فصيحة بدونه[٢]، أما إباحته إدغام اللام في الراء فلأنه صفة لهجيه عربية جيدة عزيت لأهل الحجاز[٣].

ومهما يكن من أمر فإن القُرّاء أدغموا اللام في الراء في كما في قوله تعالى: ﴿بلْ ران على قلوبهم﴾ [المطففين: ١٤] ونعتوه بالحسن.. لأنك «أبدلت من الأول حرفًا قويًا أقوى من الأول بكثير، ويحسن الإدغام لذلك»[٤]، وإلى ذلك ذهب الفرّاء[٥] بسبب أن «اللام تدخل في الراء دخولاً شديداً، ويثقل على اللسان إظهارها فأدغمت».

إدغام الراء في الراء:

عدّ سيبويه الراء من الحروف التي لاتدغم في المقاربة، وتدغم المقاربة فيها[٦]، والمفهوم من كلامه عدم تسليمه بإدغامهما، وعزي للكوفيين إباحتهم له[٧] في

(١) البحر ٢/ ٣٦١.

(٢) دراسات في علم اللغة ١/ ٢١٢، وأثر القراءات في الأصوات ٢٢٨.

(٣) شرح المفصل ١٠/ ١٤١.

(٤) السبعة ٦٧٥. والكشف ١/ ١٥٨، والنشر ١/ ٢٩٢، ٢/ ١٢.

(٥) معاني القرآن ٢/ ٣٥٤.

(٦) الكتاب ٤/ ٤٤٧.

(٧) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٣٧، وارتشاف الضرب ١/ ٢٣٧، والنشر ١/ ٢٣٦.

قوله تعالى: ﴿ شهرُ رمضان ﴾ [البقرة: ١٨٥]. كما نسبت إجازته للفرّاء (١) وليس في (معاني القرآن) ما دلّ على ذلك (٢).

ووجهة نظر المانعين أنَّ الحرف قبل الراء (الهاء) حرف صحيح، ولو كان حرف علة لجاز في نحو قولهم: هذا ثوب بكر(٣)، ويقتضي الإدغام إسكان حركة الباء في هذا الحرف فتدغم الباءان، وردّ ابن عطية رأي منكري قراءة الإدغام في الآية الكريمة من النحاة البصريين فقال: «ولم تقتصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين، ولا على ما اختاروه بل إذا صَحَّ النقل وجب المصير»(٤)، وهو رأي يعضده ورود القراءة عند أبي عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرميّ والحسن البصريّ(٥)، ولعلهم قرأوها بالاختلاس الذي يُعدّ من خصائص قراءة أبي عمرو(٦) أو بالإخفاء (٧)، ولعل الكوفيين قرأوها بهما أو بنقل حركتها إلى الحرف السابق لها، وهو الهاء على ما هو معروف من مذهبهم، وقد مرّ.

الثاء والتاء:

أجاز الفرّاء إدغام الثاء في التاء إذا لقيت التاء ساكنة، وأجاز إدغامهما في قوله: ﴿ كم لبثت ﴾ [البقرة:٢٥٩]، وعلل ذلك «أنهما متناسبتان»(٨)، والقراءة بالإدغام سبعية(٩) والثاء والتاء من الحروف التي تدغم ولا يدغم فيها عند سيبويه،

(١) شرح الأشموني ٤ / ٣٤٦.

(٢) معاني القرآن ١ / ١١٢.

(٣) البحر المحيط ٢ / ٣٨.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) البحر المحيط ٢ / ٣٨ وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٣٧.

(٦) أبو عمرو بن العلاء وجهوده في القراءة واللغة ٦٦.

(٧) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٣٧.

(٨) معاني القرآن ١ / ١٧٢.

(٩) العنوان في القراءات السبع ٧٥ وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٥٩، والبحر المحيط ٢ / ٢٩٢.

والثاء من حروف طرف اللسان والثنايا وكذلك التاء (١).

ولا مانع صوتيًا من إدغامهما، لأن الثاء: حرف بين أسناني رخو مهموس، والتاء: أسناني لثوي شديد مهموس.

الذال والتاء:

وأجاز الفرّاء إدغام الذال في التاء، وساق قراءة عبدالله بن مسعود ﴿اتختم العجل﴾ [البقرة: ٩٢] و﴿إني عُتُّ بربي وربكم﴾ [الدخان: ٢٠] لأن مخرجهما ثقيل، فأنزل الإدغام بهما لثقلهما ألا ترى أن مخرجهما من طرف اللسان»(٢).

وهما أيضاً من الحروف التي تدغم ولا يدغم فيها، لذلك أجاز سيبويه إدغامهما لأنهما بمنزلة إدغام الدال والتاء(٣) اللتين قال فيهما: «كل واحدة منهما تدغم في صاحبتها حتى تصير التاء دالاً والدال تاءً لأنهما من موضع واحد»(٤) وخلص إلى القول: إن الادغام فيهن أكثر وأجود.

والذال النظير المجهور لصوت الثاء: وهو صوت بين أسناني، رخو مجهور، والتاء: أسناني لثوي شديد مهموس.

الطاء والتاء:

أجاز الفرّاء الإدغام والتبيان (الإظهار) في قوله تعالى: ﴿احطتُ﴾ [النمل: ٢٢]. وقراءة «أحطّ»(٥) والطاء والتاء من الحروف التي تدغم ولا يدغم فيها عند سيبويه؛ لأنهما من حروف طرف اللسان والثنايا(٦)، وقال: «وكذلك الطاء مع التاء إلا أن إذهاب الإطباق مع الدال أمثل قليلاً؛ لأن الدال كالطاء في الجهر، والتاء

(١) الكتاب ٤ / ٤٦٣، ٤٦٥.

(٢) معاني القرآن ١ / ١٧٢.

(٣) الكتاب ٤ / ٤٦٢.

(٤) الكتاب ٤ / ٤٦١.

(٥) معاني القرآن ٢ / ٢٨٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٥١٤.

(٦) الكتاب ٤ / ٤٦٠، ٤ / ٤٧١، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢١٩.

مهموسة وكلٌّ عربيٌّ»، وقال بعد: «ومما أخلصت فيه الطاء تاء سماعاً من العرب قولهم: حُتُّهم؛ يريدون: حُطْتُهم» وأيدّ سماعه في موضع آخر (١).

ولا مانع صوتيّاً من الإدغام، وله نظائر في العربية وعلى ذلك قول علقمة الفحل(٢):

وفي كل حيّ قد خبطّ بنعمة فحُقَّ لشأس من نداك ذنوبُ

أراد: خبطت، وقالوا: طعنه فقطّره وقتّره؛ أي ألقاه على أحد جانبيه، وقالوا ما أستطيع وما أستتبع (٣).

لام بلْ وهلْ مع التاء الثاء:

قرأ حمزة والكسائي وهشام ﴿بتؤثرون الحياة الدنيا﴾ [الأعلى: ١٦] بإدغام التاء في لام (بل)، وإدغام الثاء في لام (هلْ) في قراءة: ﴿هثَّوب الكُفّار﴾ [المطففين: ٣٦](٤) وهما قراءتا أبي عمر بن العلاء (٥).

وذهب سيبويه إلى ترجيحهما في غير (أل) المعرفة من نحو لام (هلْ) (وبلْ) لأن الإدغام في بعضها أحسن... لأنها أقرب الحروف إلى اللام وأشبهها بها، فضارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد، إذ كانت اللام ليس حرف أشبه بها منها ولا أقرب ..(٦) وعدّ الإظهار جائزاً على لغة أهل الحجاز.

ورجح الفرّاء إظهار لام (بلْ وهلْ) مع التاء(٧) مخالفًا مذهب شيخه الكسائي فيهما، وقال: «القراءة من المولدين مصنوعة لم يأخذوها بطباع الأعراب، إنّما أخذوها بالصنعة».

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٧٠، ٢٩١، شرح المفصل ١٠/ ١٥١.

(٢) الإبدال لابن السكيت ١٢٩ والمخصص ١٣/ ٢٨١.

(٣) أمالي القالي ٢/ ١٥٦.

(٤) العنوان ٢٠٧، وسر الصناعة ١/ ٣٤٨.

(٥) الكتاب ٤/ ٤٥٩ والمقتضب ١/ ٢١٤.

(٦) الكتاب ٤/ ٤٥٧.

(٧) معاني القرآن ٢/ ٣٥٣.

خاتـمـة:

بيَّن البحث جملة مما عالجه الكوفيون في الأصوات، وأهميته في البحث الصوتي الحديث، فكان «الوقف» مما وقفوا عنده، وعالجوا جوانبه المختلفة من: إشمام، وروم، ووقف على المقصور، وإذن، والنقل بالحركة، ولهم في ذلك نظرات نافعة، لا يخلو بعضها من حُسن نظر.

وفي الإمالة والادغام ومضات حسنة لأهل الكوفة: قُرّائهم ونحاتهم، وقف البحث عند كل منهما ، وردّ جانبًا مما لم يؤيده النحاة البصريون، وفي الإدغام خاصة.

لقد كانت أصول الكوفيين عودتهم إلى المنابع الأولى في القراءات القرآنية الماثلة بقراءات أبي عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرميّ وسواهما، وبالأخفش من الخالفين.

وللفرّاء في البحث موقع مُتميز استبان في الوقف عند المسائل الصوتية في كتابه الموسوعي (معاني القرآن)، فضلاً عما عرف به الفرّاء من عقلية فذّة كانت موضع ثناء الأقدمين والدارسين المحدثين.

لقد جهد البحث أن يتبين موقع جهود الكوفيين بما يناظرها في جهود البصريين و«الكتاب» خاصة، وأن يستقري ذلك كلّه في البحث الصوتي عند المحدثين.

والله الموفق.